المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مملكة البحرين ضغوط الداخل والخارج وخيارات المستقبل
اسم الكاتب: د. فلاح خلف كاظم الزهيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2218
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 15:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مملكة البحرين
ضغوط الداخل والخارج وخيارات المستقبل

الدكتور فلاح خلف كاظم الزهيري(*)

المقدمة

لقد كان للبحرين في ما مضى دور ونشاط سياسي واقتصادي كبير اثر في تطور الأوضاع في عموم منطقة الخليج العربي ،فموقعها الجغرافي وإمكانياتها الاقتصادية وتعرضها لتحديات وضغوط وظروف سياسية داخلية وخارجية انعكست في تبني النظام الحاكم مواقف واتجاهات وقرارات اقل ما يمكن أن يقال عنها أنها متغيرة، واليوم تمر مملكة البحرين بمرحلة غاية في الأهمية فهي بين مطرقة الضغط الداخلي المتمثل في الخلافات داخل الأسرة الحاكمة وما يمكن إن تشكله من عامل ضغط مضاعف على مؤسسة الحكم نفسها وفي طريقة تعاملها مع الإحداث الجارية المتمثلة فينمو وازدياد الفعل الطائفي اثر التغير الذي حدث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له واستلام (الشيعة) الحكم وإدارة الدولة العراقية الجديدة بعد سقوط نظام صدام حسين بفعل هذا الاحتلال ،والذي كان لهذا المتغير الجديد دور في ازدياد طموحات الغالبية السكانية في البحرين للعب دور اكبر وأكثرأهمية في إدارة المملكة استنادا لقاعدة حكم الأغلبية التي بدأت تطفو على السطح وازدياد المطالبات بالديمقراطية وتطبيقات آلياتها بعد طرح الولايات المتحدة مشروع دمقرطة المنطقة (مشروع الشرق الأوسط الكبير) وحمى التغيير الذي نال عدد من أنظمة الحكم العربية (تونس، ليبيا، اليمن، مصر)، والذي عرف (بالربيع العربي)، وبين سندان ضغط وتحديخارجي: مرة مشاكل حدود مع الجيران ومرة ادعاءات إيرانية باعتبار المملكة جزءا منها ،ومرة ضغوط من منظمات دولية تنتقد سياسات الحكومة البحرينية في مجالات عدة وخصوصا" ملف حقوق الإنسان وطريقة التعامل مع مطالب شعبها.

إن هذا التخلخل الاجتماعي والسياسي الذي عصف بالمجتمعات العربية والخليجية منها أيقظ وأطلق العنان لقوى سياسية كانت مندثرة تحت وطأة جبروت بعض الأنظمة العربية الحاكمة وتسلطها، وبمسميات مختلفة وأيديولوجيات وعقائد ومتبنيات عديدة الأمر الذي أحدثت إرباكا" في الواقع الاجتماعي والسياسي لعموم المجتمعات العربية لا يمكن التكهن بالمدة الزمنية التي تحتاجها تلك المجتمعات لغرض الإفاقة من هذه الصدمات المتلاحقة والاستعداد لمواجهة الآثار التي قد تترتب على مثل هكذا تغيرات لم تستعد هذه المجمعات لتقبلها والتعامل معها، ومن اجل تتبع هذه الضغوطات التي تعصف بمملكة البحرين جاءت فكرة هذا الموضوعوالذي تناولناه وفق المحاور التالية فضلا عن المقدمة والخاتمة، الأول جاء بنظرة تاريخية عن البحرين، والثاني بحث التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والمحور الثالث تطرق إلى التكوينات السياسية أما الرابع فقد تناول الضغوط الداخلية، والخامس بحث الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية، أما المحور الأخيرفقد بحث الخيارات المطروحة ومستقبل سلطة الحكم في المملكة، مستعينين بالمنهج التاريخي من خلال تتبع جذور الأحداث والتطورات الحالية لإعطاء تصور وفهم صحيح لمجرياتها وما يمكن إن تشهده في المستقبل وأيضا الاستعانة بمنهج التحليلي النظمي لدراسة مدخلات هذه الضغوط ومخرجاتها وكيفية تعامل سلطة الحكم مع الآثار المترتبة على هذه التطورات ومن خلال محاولة الولوج في أعماق الظاهرة المراد دراستها لفهم حركتيها وتطورها المستقبلي .

فرضية الدراسة/تقوم فكرة الدراسة على أساس يرى:

(*)**وزارة التربية / معهد إعداد المعلمين / الرصافة / ١.**

– إن حصانة أي مجتمع وقوتهأنما تكمن في وحدة أبناءه وتماسكهم ،وقوة أي سلطة وديمومتها أنما تستند إلى تفاعل الشعب معها واستعداده للوقوف معها في كل ما قد تتعرض لهمن تحديات وضغوط.

– إن عقلية السلطة الحاكمة في البحرين ذات طابع امني توجسي ومبنية على عقدة الشك والريبة الأمر الذي سمم العلاقة مع المجتمع ووترها وجعل الشعب يبتعد عنها.

– إن المسألة الطائفية التي اشتدت خطورتها في الآونة الأخيرة انعكست في الاستقرار السياسي والاجتماعي للمملكة بتعرضها لضغوط داخلية وخارجية انعكاسا" لهذه المسألة.

أو**لا/البحرين نظرة تاريخية:–**تنتمي البحرين جغرافيا" وبشريا"إلى منطقة الخليج العربي الذييقع بين شبه الجزيرة العربية غربا"وإيران شرقا" ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا" والعراق شمالا" وهذا الموقع أعطاهاأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي، وتأتي هذه الأهمية من إستراتيجية الموقع الجغرافي إذإن المنطقة تتوسط العالم القديم مما أدىإلى تنافس الدول الكبيرة في سبيل استعمار المنطقة منذ فترة مبكرة من التاريخ واشتداد التنافس الاستعماري منذ القرن الخامس عشر وحتى الوقت الحاضر مع احتواءها على اكبر نسبة من احتياطي النفط العالمي وتموين الدول الصناعية والنامية بنسبة كبيرة من حاجاتها المتزايدة لهذه المادة فضلا عن اعتبار المنطقة سوقا مهمة لمنتجاتها الصناعية ومجالا لاستثماراتها بغرض الربح[١] ومنذ إن بدأ الإسلام يبسط لواءه على هذه المنطقة حتى تقررت شخصيتها العربية الإسلامية المطلقة ودانت اثر ذلك ضفة الخليج الغربي للإسلاممولم يهمل العرب أمر الضفة الشرقية للخليج الذي عرف لا حقا باسم (البحرين)[(*)] إذ انضمت البحرين للإسلام في زمن الرسول (ص) دون قتال سنة ٨ للهجرة واستمرت تحت حكم الأمويين والعباسيين حتى استولى عليها القرامطة سنة ٢٨٦للهجرة ثم استولت عليها قبائل العيونيين العربية من الإحساء،أما الفرس فلم يستولوا عليها إلا متأخرا في أيام الشاه عباس ولفترة قصيرة من سنة ١١٥١ – ١١٩٧للهجرة حيث استطاع آل خليفة إخراجهم بعد إن عجزوا عن المقاومة[٢]. وفي العصر الحديث فقد أدى الموقع المهم لشبه الجزيرة العربية بين طرق الملاحة والتجارة في العالم إلى تزايد الاهتمام بها من قبل القوى الاستعمارية التقليدية كالبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين الذين عملوا على تكريس نفوذهم بشكل اكبر في هذه المنطقة بعد اكتشاف النفط فيها بداية مطلع الثلث الثاني من القرن العشرين وذلك عن طريق جملة من المعاهدات وقعتها القوى الاستعمارية مع حكام المنطقة[٣] وكانت البحرين (التي تبلغ مساحتها ٦٢٢كم) ضمن دائرة الاهتمام الاستعماري فبسبب موقعها التجاري المهم الذي تتجمع فيه البضائع القادمة من أوربا والهند ليعاد تصديرها إلى المناطق الداخلية في شبه الجزيرة العربية وتصدر منه بالمقابل البضائع الهندية إلى أوربا[٤]. خضعت البحرين للسيطرة البرتغالية خلال المدة ١٥٠٧ –١٦٢٢ كما خضعت للنفوذ الفارسي، وكان لذلك تأثيره الكبير على تطور البلاد ، وبين عامي ١٨٨٠ –١٩٧١ الذي حصلت فيه البحرين على استقلالها كانت البلاد تحت الحماية البريطانية لكن النفوذ البريطاني كان قد بدا يتغلغل إلى البحرين منذ عام ١٨٤٣[٥]. وفي هذا السياق عقدت

---

[١] **عن الموقع والأهمية للخليج العربي ينظر، د. إبراهيم شريف ،الشرق الأوسط، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٠، ص٢٣ وأيضا د. خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد،١٩٧٢، ص١٣.**

[(*)] **البحرين اسم أطلقه العرب على منطقة واسعة تشمل الساحل الشرقي من الجزيرة العربية الممتدة من حدود عمان في الجنوب الشرقي إلى البصرة في الشمال الغربي ينظر الحاج عبد اللهوليسن(وليم ريتشارد وليسن) جولة في الخليج العربي، ترجمة سليم طه التكريتي منشورات البصرى ،بغداد،١٩٦٢،ص١٩ .**

[٢] **ينظر صبري فارس الهيتي، الخليج العربي دراسة الجغرافية السياسية ،دار الرشيد للنشر،بغداد ، ١٩٨١ ،ص٣٣ .**

[٣] **فريد هوليداي، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران،ترجمة زاهر ماجد،بيروت، دار ابن خلدون ،١٩٧٥،ص ٤٥–٧٢.**

[٤] **فائق طهبوب: تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣–١٨٧٠ (الكويت، ذات السلاسل،١٩٨٣،ص٢٦.**

[٥] **عن المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع شيوخ وأمراءإمارات الخليج ينظر،**

m-v.seton-Williams ,Britain and the Arab states, a survey of Anglo- Arab relation, 1992-1948(London luzuc. company,1948 p 190

بريطانيا اتفاقية مع البحرين عام ١٨٨٠وعام ١٩٦١ وبهذه المعاهدات صار لبريطانيا نفوذ كبير في المنطقة استمر حتى انسحابها منها عام ١٩٧٣[٦].

ثانيا \التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البحرين :- يتكون المجتمع البحريني شأنه شأن مجتمعات البلدان الخليجية الأخرى من مجموعة من الفئات الاجتماعية في مقدمتها الأسرة الحاكمة التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع كبار الأسر التجارية والبرجوازية ،وقد شارك التجار في البحرين في الحركات الإصلاحية التي قامت في الأعوام ١٩٢١ و١٩٢٣ و١٩٣٨ في سبيل إجراءإصلاحات ضرورية في المجتمع ونظم الحكم إلى جانب ظهور الفئة الوسطى التي تضم مجموعة من أصحاب المهن التجارية والحرفية والموظفين والطلاب وضباط الجيش وأيضا الطبقة العاملة التي ترسخ جذورها بعد اكتشاف النفط ونمو الحاجة إلى العمال في الحقول والشركات النفطية والإعمال التجارية[٧]، كما يعد المجتمع البحريني كجزء من المجتمع الخليجي متنوع المذاهب والطوائف وتمثل الغالبية فيه الشيعة ثم السنة، فيما يخص عدد الشيعة في البحرين فان الأمر يثير الكثير من الخلاف في ظل تعدد الأرقام والإحصاءات واختلافها مع عدم وجود مرجعية رسمية يمكن الاعتماد عليها والاحتكام إليها في ظل عدم وجود بيانات رسمية موثوقة عن عدد السكان الشيعة في البحرين أما لغياب التعداد السكاني المنظم أو لعدم وجود بند خاص بالمذهب إذ يتم الاكتفاء بذكر المسلمين وغير المسلمين مع ذلك أشارت بعض المصادر إلىإن الشيعة في البحرين يصل عددهم إلى ٨٠% من عدد السكان فيما تشير مصادر أخرى وتجعل النسبة حول ٧٠% من السكان في حين تذهب أخريإلى نسبة ٧٥%[٨]. إن تأثير الموقع الجغرافي على عملية التطور السياسي في دول شبه الجزيرة العربية اختلفت طبيعته من بلد لآخر ففي البحرين كان للتكوين الاجتماعي تأثيره الكبير على عملية التطور السياسي فيها، إذ يرى البعض ان سكان البحرين الأصليين ينتمون إلى بني خالد وقبائل العتوب والسادة الدواسر ولم يخالطهم قديما من الوافدين سوى بعض الإيرانيين الذين يعملون بالتجارة[٩].

وكان لعامل التاريخ دورا كبيرا في التكوين الاجتماعي للبحرين فقد تعرضت البحرين لموجات بشرية متعددة وغزتها مذاهب دينية مختلفة تعاقبت عليها عبر العصور كما كانت الملاذ الذي يلجا إليه المنشقون عن الخلافة الإسلامية[١٠].

وكانالعامل المذهبي-ولازال- من ابرز العوامل المؤثرة في تاريخ البحرين حيث انقسم سكان البلد تاريخيا"إلى طائفتين كبيرتين هما الشيعة والسنة،وقد تشكلت الطائفة السنية من[١١]:

★عرب من سكان البلاد الأصليين الذين يقطنون البلد منذ مئات السنين.

★عرب هاجروا إليها منذ منتصف القرن الثامن عشر ومنهم الأسرة الحاكمة(آل خليفة) والتي تتكون من ثلاث اسر تفرعت عن قبيلة العتوب والتي تشمل بالإضافة إلى آل خليفة كلا من آل صباح والجلاهمة.

وأيضارأفت الشيخ ،في تاريخ العرب الحديث،ط١ ،القاهرة ،دار الثقافة للطباعة والنشر ،١٩٧٥ ،ص٣٧٦ .

[٦] احمد منيسي ، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٩،ص ٣٤ .

[٧] ينظر مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠،ص٣١-٣٦.

[٨] شحاتة محمد ناصر: سياسات النظم الحاكمة في البحرين والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(٢٠٠٣-٢٠٠٨)دراسة مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١١،ص١٣٥.

[٩] محمد الرميحي :معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة (الكويت، كاظمة للنشر، ط٢ ،١٩٨٤،ص ١١٥) .

[١٠] فائق طهبوب: تاريخ البحرين السياسي ١٩٨٣،مصدر سبق ذكره،ص٣٢.

[١١] ينظر، يوسف محمد الصميط، الخليج العربي: دراسة في أصول السكان، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،١٩٧٠،ص٣٥-٣٦.

*عرب الهولة وهم من قبائل بني كعب الذين كانوا يسكنون الساحل الشرقي للخليج العربي وهاجروا إلى البحرين أما الطائفة الشيعية فقد تشكلت من[١٢]:-

*البحارنة وهم من سكان البلاد الأصليين الذين يقطنون البلد منذ مئات السنين.

الشيعة من القطيف والإحساءالذين نزحوا إلى البحرين بعد ان خضعت هذه المناطق لنفوذ السعوديين في نهاية القرن التاسع عشر.شيعة فارس وهؤلاء يشكلون أقلية عددية. وقد اعتمد سكان البحرين في حياتهم الاقتصادية قبل النفط على ثلاثة أنشطة هي الزراعة والصيد واللؤلؤ الذي كان الأهم بين هذه الأنشطة ويشير(الرميحي) إلى ان بعض الإحصائياتأشارتإلى امتلاكها ما يقرب ٣٦٠ سفينة لصيد اللؤلؤ يعمل عليها آلاف العمال ،وبالنظر إلى محدودية مصادر الرزق إذا استثنينا نشاط صيد اللؤلؤ فان معظم الشيعة لم يكونوا يملكون رأس المال الكافي للعمل في صيد اللؤلؤ لذا فقد اتجهوا إلى الزراعة[١٣] وقد ارتبط التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج عموما باكتشاف النفط واستثماره ،فخلق قاعدة اقتصادية جديدة وحول حياة الغوص والزراعة والرعي إلى حياة التجارة والاستيراد والتصدير والمقاولات العامة وتجارة العقارات والاستثمارات المالية والوكالات وأدىإلى ارتفاع دخل الفرد بشكل كبير وأخذت هجرة الأيدي العاملة العربية والأجنبيةتتدفق بكثرة إلى المنطقة ومنها إلى البحرين وزاد الاعتماد المحلي على استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية من الأسواق العالمية الخارجية بصورة شبة كاملة وأخذت بلدان الخليج جميعها توصف بأنها دول ريعية*تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة واحدة هي النفطوتعيش هذه الدول الريعية في تكوينات قبلية وعلاقات عشائرية سابقة للمرحلة الرأسمالية في حين تمارس علاقات شبه رأسمالية مستحدثة إذ تنمو فئات كبار التجار والبرجوازية ورجال الإعمالوأيضا تدفق الرساميل الأجنبية والثروة النفطية الهائلة[١٤].

والبحرين دولة فقيرة من ناحية الموارد النفطية ولذلك فهي ليست عضوا في منظمة أوبكإذ تنتج ٣٧الف برميل من النفط الخام عبر حقل البحرين على اليابسة وتتقاسم مع السعودية إنتاج ٣٠٠ ألف برميل يوميا من حقل(بوسعفة) وهذا هو احد العوامل التي تسهم في تفسير وجود مشاكل مثل الفقر والبطالة مقارنة بدول خليجية نفطية مجاورة[١٥].

وقد أدى التحول الاقتصادي الجذري في مجتمع الخليج العربي الى بروز قيم ونظم جديدة لم تكن معروفة من قبل كالرفاه الاجتماعي والفجوة القائمة بين الجهد المبذول والمردود المالي وعدم وجود مشاركة اقتصادية جادة فضلا" عن الصراع بين جيلين القديم والجديد والهوة الثقافية التي ظهرت نتيجة التحول الاقتصادي المفاجئ وعدم التناسق بين النمو الاقتصادي والتحول التدريجي في الفكر والثقافة وحدوث خلل بين المعطيات المادية والقيم الروحية وسادت الثقافة الوافدة ونشأة صراع بين الأصالة والمعاصرة[١٦]. إما في المجال الثقافي فقد لعب التعليم دور كبيرا" في نمو الوعي السياسي في عموم منطقة الخليج والبحرين منها التي كانت الأسبق في هذا السياق الأمر الذي أدىإلى نمو الوعي السياسي فيها بصورة مبكرة والإسراع في تشكيل نخبة من المثقفين كان لها دورها في دعم الحركات المطالبة بالإصلاح السياسي في

---

[١٢] فائق طهبوب: تاريخ البحرين السياسي،مصدر سبق ذكره ص٦٧-٦٩.

[١٣] محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، بيروت ،دار ابن ،خلدون ،١٩٧٧ ،ص٩٣.

[١٤] ينظر مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ،مصدر سبق ذكره،ص٢٧-٢٨.

*عن مفهوم الدولة الريعية وسماتها ينظر حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي ،ورقة قدمت إلىالأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي(ندوة) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٩،ص٢٨٤.

[١٥] شحاتة محمد ناصر: سياسات النظم الحاكمة في البحرين ،مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

[١٦] ينظر أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية:مدخل إلا دارةالتنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ،عالم المعرفة ،الكويت ،١٩٨٢ ،ص١١١.

وقت مبكر من النصف الأول من القرن العشرين إذ بدأت البحرين تشهد نمو ظاهرة المدارس الخاصة بدءا" بالمدرسة التي افتتحتها السيدة(زويمر) التابعة للإرسالية العربية الأمريكية عام ١٨٩٢ أو ١٨٩٤[١٧]. وشهد عقد الأربعينيات من القرن العشرين تأسيس بعض المدارس الخاصة بالجاليات الأجنبية التي وفدت إلى البحرين للعمل في مجال النفط ومنها المدرسة الهندية التي اقتصر التعليم فيها على الطلاب الهنود[١٨]. وفي نهاية ستينيات القرن العشرين كان عدد المدارس الحكومية في البحرين حوالي ٥١ مدرسة للبنين و٣١ مدرسة للبنات وبلغ عدد الطلاب الإجمالي حوالي ٣٧٦٠٧ طالبا وطالبة وفي عام ١٩٧١ كانت أعداد المدارس للبنين ٦٤ مدرسة و٤٧ مدرسة للبنات وبلغ العدد الإجمالي للطلاب حوالي ٥٠٠٧١ طالبا وطالبة[١٩]. وفي مجال الصحافة فقد تم تأسيس أول صحيفة في البحرين عام ١٩١٩ وصدرت عن مدرسة الهداية تلتها محاولة أخرىأكثر نضجا" عام ١٩٣٩ ممثلة في صدور جريدة البحرين وما أن حل منتصف القرن العشرين كانت الصحافة قد تطورت بشكل كبير وظهر العديد من المجلات والصحف الجديدة من أبرزها مجلة هنا البحرين التي كانت تطبعها مطبعة المؤيد ومجلة النجمة الأسبوعية[٢٠] فضلا" عن ذلك كانت ظاهرة انتشار النوادي والجمعيات الثقافية والأدبية (تسمى الآن الديوانيات) من ابرز مظاهر الحياة الثقافية والسياسية في الخليج العربي فقد كانت هذه التجمعات بمثابة مجالس للتفاعل مع قضايا الحياة العامة بمختلف إبعادها وكانت ظاهرة النوادي الأدبية في البحرين في مطلع القرن العشرين احد مظاهر الوعي الشعبي إذ أسست الإرساليات العربية الأمريكية مكتبا" في المنامة أصبح المثقفون يتوافدون عليه لقراءة الصحف والكتب لكنهم قاطعوه بعد أن اكتشفوا دوره التبشيري وأسسوا عوضا عنه مكتبة صغيرة أطلقوا عليها اسم (أوال) ثم أعقب ذلك تم تأسيس نادي المحرق عام ١٩٣٦ ونادي العروبة عام ١٩٣٩[٢١]. وفي مجال الاهتمام بقضايا المرأة شهدت البحرين تأسيس عدة منظمات أهلية منها جمعية نهضة فتاة البحرين عام ١٩٥٥ وهي أول جمعية نسائية نشأت في الخليج العربي[٢٢].

ثالثا\ التكوينات السياسية في مملكة البحرين:-كان لتضاريس شبه الجزيرة العربية التأثير البالغ في طبيعة الحياة الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية إذأجبرت التضاريس معظم السكان على العيش في شكل مجموعات بشرية منفصلة بعضها عن بعض وهذه المجموعات تسمى (القبائل) وقد كونت القبائل المستقرة "الحضرية" عادات وتقاليد مختلفة عن تلك التي حكمت حياة القبائل التي امتهنت حرفة الرعي والتنقل بحثا" عن العشب والماء، وقد مثلت القبيلة نظاما" اجتماعيا" ميز شبه الجزيرة العربية ويندر أن نجد إقليما" آخر أو أي وحدة سياسية عاش فيها النظام القبلي آلاف السنين مثلما عاش وازدهر في هذه البيئة[٢٣] وقد لعبت القبيلة وما تزال دورا"أساسيا" في الحياة السياسية داخل دول الخليج العربي جميعها من خلال عدة جوانب منها:-

١- إن نظام التحالف القبلي جعل في شبه الجزيرة عدة وحدات سياسية صغيرة الحجم.

---

[١٧] احمد منيسي، البحرين من الإمارةإلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٣،ص٤١-٤٢.

[١٨] احمد منيسي، التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره،ص٣٩.

[١٩] محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، مصدر سبق ذكرة،ص٢٢٤.

[٢٠] عزت علي، الصحافة في دول الخليج العربي، بغداد، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي،١٩٨٣ ،ص٦٩-٧١.

[٢١] احمد منيسي، البحرين من الإمارةإلى المملكة: مصدر سبق ذكره،ص٤٣.

[٢٢] ينظر منيره فخرو ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين ،القاهرة ،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ،١٩٩٥ ، ص١٠٤-١٠٥.

[٢٣] ينظر مفيد الزيدي، التيارات الفكرية ،مصدر سبق ذكره،ص٣٥-٣٦.

٢- إن الحدود السياسية قامت في كثير من الأحيان بناءا" على معطيات قبلية بحتة الأمر الذي أدىإلى نشوب العديد من النزاعات بين دول المنطقة.

٣- أدى رسوخ القبيلة في هذه المجتمعات إلى اعتبار الانتماء إليها هو الهوية الحقيقية الأمر الذي اثر سلبا" في كثير من الأحيان على إمكانيات نمو تنظيمات المجتمع المدني الحديثة كما ظل الولاء للقبيلة أكثر قوة من الولاء للدولة حتى في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط لان رياح التغيير لم تستطع خلخلة البنى التقليدية، وقد أدى وجود القبيلة إلى ظهور الانتماء لها على أساس انه الهوية الحقيقية للجماعة والى غياب الدولة المركزية ذات المؤسسات، وعدم ظهور الولاء للدولة، وغياب هوية الانتماء لها وللمؤسسات المدنية وعدم قيام أحزاباً مصادر التعبير عن الرأي العام[٢٤]. ورغم تحول القبيلة إلى دولة كوحدة سياسية في الخليج العربي إلاأنها بقيت تعتمد بشكل قوي على مكونات النمط القبلي إذ تهيمن الأسر الحاكمة على كل المؤسسات السياسية وتبرز منها الشيخ أو الحاكم وولي العهد واغلب الوزراء وقيادة القوات المسلحة والوظائف المهمة والحساسة في أجهزة الدولة من اجل إبقاء السلطة المطلقة داخل نطاق الأسر الحاكمة وإرضاء ذوي القربى بالمناصب والعطايا والمنح خشية قيامهم بالانقلابات او حركات مناهضة للحكم[٢٥] وفي البحرين ارتبطت نشأة الدولة بصراع شديد سواء على المستوى الداخلي للمجتمع الذي يشكل شعب هذه الدولة أو على مستوى المحيط الإقليمي الذي نشأت في إطاره هذه الدولة، والتاريخ السياسي لدولة البحرين يبدأ بخروج آل خليفة من الكويت عام ١٧٦٦ تحت رئاسة خليفة بن محمد، إلى الزبارة على ساحل قطر الغربي ثم نجاحهم في الاستيلاء على البحرين عام ١٧٨٣ ولم يتخلوا لآل ثاني عن الزبارة إلا في منتصف القرن التاسع عشر[٢٦] وفي الفترة ما بين بسط آل خليفة نفوذهم على البحرين وتوقيعهم لأول معاهدة مع البريطانيين في الشارقة عام ١٨٢٠ حتى منتصف القرن التاسع عشر دافع آل خليفة عن حكمهمضد القوى المحلية الأخرى بالاشتباك المسلح المباشر تارة وبالمناورات السياسية تارة أخرى وفي كلتا الحالتين استطاعوا الحفاظ على استقلالهم حتى تدخل البريطانيون فقاموا بالحفاظ على ما أسموه الوضع الراهن وذلك في الفترة بعد منتصف القرن التاسع عشر حتى انسحابهم أواخر ١٩٧١[٢٧].

وفي عام ١٨٦٨ قامت بريطانيا بخلع الشيخ محمد بن خليفة ونصبت مكانه أخاه الشيخ علي وفرضت على هذا الأخير معاهدة جديدة في العام المذكور تم بموجبها فصل قطر عن البحرين ثم تدخلت بريطانيا مرة أخرى فخلعت الشيخ محمد بن عبدالله ونصبت الشيخ عيسى بن علي مكانه والذي حكم البحرين مدة ٥٤ عاما[٢٨] وعلى الرغم من علاقته الطيبة مع البريطانيين خلال تلك الفترة إلا ان بريطانيا وجدت بعد مستجدات الحرب العالمية الأولى ان الشيخ عيسى لا يمكنّها من كل ماتريد فأجبرته على التنازل عن السلطة لأكبر أبناءه الشيخ حمد بن عيسى وذلك عام ١٩٢٣، ولم يستمر حكم الشيخ حمد أكثر من سنه واحدة إذ توفي عام ١٩٢٤ وورث الحكم ابنه الأكبر سلمان حتى عام ١٩٦١ وبعد وفاته انتقلت السلطة إلى ابنه الأكبرأيضا الشيخ عيسى بن سلمان الذي حكم ٢٨ عاما إلىأن توفي في آذار عام ١٩٩٩ليتولى العرش ابنه الأكبر الشيخ حمد بن عيسى الملك الحالي[٢٩]. وعقب حصول البحرين على استقلالها في

---

[٢٤] تركي الحمد، توحيد الجزيرة: دورالايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية-الاقتصادية المعيقة للوحدة، المستقبل العربي، العدد ٩٣،ت ٢،١٩٨٦،ص٢٨.

[٢٥] ينظر مفيد الزيدي، التيارات الفكرية ،مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

[٢٦] غانم محمد صالح، الخليج العربي التطورات السياسية والنظم والسياسات، بغداد ،دار الحكمة للطباعة والنشر ،١٩٩٢ ،ص١١١

[٢٧] محمد الرميحي ،البحرين ،مشكلات التغيير السياسي ،مصدر سبق ذكره ،ص١٩.

[٢٨] فائق طهبوب: تاريخ البحرين السياسي، مصدر سبق ذكره ،ص٢٨٢-٢٨٧.

[٢٩] احمد منيسي، التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

١٩٧١/٨/١٤ شهدت البلاد حركة دستورية قوية نجم عنها صدور دستور عام ١٩٧٣ إذ دعا الأمير الى انتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته وضع دستور للبلاد وأجريت هذه الانتخابات بالفعل لتبدأ أول تجربةبرلمانية في البحرين،إذ اقر الدستور البحريني المبدأ الديمقراطي في الحكم وكفل الأسس التي تكرّس هذا المبدأ إذ تؤكد م٢ أن النظام الحكم في البحرين ديمقراطي والسيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا وتؤكد م٣٢/ أ مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور كما اقر الدستور مبدأ الرقابة على دستورية القوانين كما نصت م٤٣ في الدستور عل تأسيس مجلس وطني يكون تشكيله من ثلاثين عضوا" ينتخبون بطريقة الانتخاب المباشر ويرتفع العدد إلى ٤٠ عضوا ابتداء" من انتخابات الفصل التشريعي الثاني إضافةإلى الوزراء بحكم مناصبهم[٣٠] وفي انتخابات ٣٠/ت١٩٧٣/٢ الأولى شارك حوالي ٢٧ إلف ناخب وأسفرت نتائج تلك الانتخابات عن فوز ٢٢ مرشحا" من جملة ٥٧ وأفرزت هذه الانتخابات عن ثلاث كتل سياسية هي[٣١] :

١- كتلة الشعب وكان أعضاءها ينتمون إلى التيار اليساري بمختلف توجهاته القومية والماركسية ٢

٢- الكتلة الدينية وضمت ٦ نواب شيعة من أصول ريفية .

٣- كتلة مستقلون وشملت ١٢ نائبا من غير المنتمين إلى الكتلتين السابقتين، وقد أدت هذه التشكيلة الى ازدياد حدة المناقشاتبين أعضاء المجلس من جهة والحكومة من جهة أخرى، وجاء طرح الحكومة لمشروع قانون امن الدولة ليفجر العلاقة بين الطرفين إلا ان المجلس رفضه لما يتضمنه من تقييد للحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا"الأمر الذي أدى الى استقالة الحكومة مما حدا بالأمير إلىإصدار امرأ"أميريا" بحل المجلس استنادا الى م٦٥ من الدستور[٣٢] وخلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات نشأت مجموعة من التنظيمات والتيارات السياسية التي لعبت دورا" بارزا" خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات يمكن وضعها في ثلاث اتجاهات رئيسية وهي :-

أولا:- التيارات ذو الاتجاهات القومية ومثلتها في البحرين كلا من:-

* حركة القوميين العرب التي نشأت في أوساط المدرسين والطلاب البحرينيين لاسيما الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات العربية إلى جانب عمال النفط وابرز قياداته علي الشيرازي وعبد الرحمن الزامل[٣٣] .

*حزب البعث العربي الاشتراكي الذي بدا فكره ينتشر في الخليج عن طريق الوافدين العرب الذين قدموا بعد اكتشاف النفط وانتشر فكر البعث في البحرين عن طريق الطلاب الدارسين في الجامعات العربية في الخمسينيات وابرز قياداته علي فخرو، ولكن الحزب ظل تنظيما محدودا" انحصر في إطار نخبة من قادة العمل القومي في البحرين مما ساعد ذلك حظر السلطة العمل الحزبي والسياسي *الناصرية مثلها الاتحاد الوطني لطلبة البحرين واتحاد العمال البحراني اللذان ظهرا في منتصف الخمسينيات واللذان تأثرا بشكل أو بآخر بالناصرية[٣٤] .

ثانيا:- التيارات والحركات ذو التوجه الإسلامي:- تزامن مع ظهور الوعي الثقافي والسياسي وانتشار التعليم ظهور جمعيات وحركات إسلامية في عموم الخليج والبحرين خاصة منها:*جمعية الإصلاح البحرينية تأسست عام١٩٤٤ تحت اسم نادي الطلبة ثم تحول عام ١٩٤٨بجهود الطلاب البحرينيين الذين كانوا يدرسون في مصر وتأثروا بأفكار الإخوان المسلمين بمصر إلى نادي الإصلاح، وكان من ابرز أعضاءها عيسى بن حمد آل خليفة وعبد العزيز المر وقد

---

[٣٠] المصدر السابق نفسه ،ص٦٧-٦٨.

[٣١] فؤاد الخوري ،القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ،بيروت ،معهد الإنماء العربي ،١٩٨٣، ص٣٣٤.

[٣٢] احمد منيسي، البحرين من الإمارةإلى المملكة، مصدر سبق ذكره ،ص ٥٩.

[٣٣] ينظر محمد الرميحي ،قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠ ،الكويت ،مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع،١٩٧٦،ص٢٤٥.

[٣٤] مفيد الزيدي ،التيارات الفكرية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٨٥ و١٩٦.

اهتمت الجمعية بالقضايا السياسية والقومية كما دعمت المشروع الإصلاحي في ميثاق العمل الوطني وتطبيق الدستور والتعايش الطائفي[٣٥].

*المنتدى الإسلامي وهي من أوائل الجمعيات الإسلامية في البحرين والمنطقة تأسست عام ١٩٢٨ على يد مجموعة من الشباب البحريني الذين تأثروا بالأفكار الإصلاحيةوأبرزهم محمد الوزان وعلي كانو وغيرهم[٣٦].

* جمعية الشباب المسلم ظهرت عام ١٩٦٨ من خلال نشاطات إسلامية في بعض المدن والقرى التي يقطنها الشيعةوبسبب التضييق الحكومي تحولت إلى جمعية الدراز الإسلامية واهتمت بقضايا التوجيه الإسلامي وتحفيظ القرآن الكريم[٣٧].

* جمعية التوعية الإسلامية التي تأسست عام ١٩٦٨ واسهم في تكوينها بعض مثقفي الشيعة وترأسها الشيخ عيسى القاسم وعضوية بعض التجار والنخب الاجتماعية من مهندسين وأطباء وخريجين *الجمعية الثقافية الإسلامية أسسها رجل الدين المعروف الدكتور عبد اللطيف المحمود الذي كان احد ابرز قيادات السنة الموقعين على عريضة رفعت إلىالأمير عام ١٩٩٤ للمطالبة بعودة المجلس الوطني المنحل، وقد قامت هذه الجمعية على أساس فلسفة تقول بضرورة استقلالية العمل الإسلامي عن السلطة.

* جمعية الإرشاد الإسلامي التي تأسست عام ١٩٦٩وتركز نشاطها في صفوف الشبان الشيعة وتولت نشاطات تخص عقدا لاحتفالات والمجالس الدينية[٣٨].

ثالثا :- التنظيمات الماركسية :- عرفت منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الثانية نشؤ تنظيمات ماركسية اتصفت نشاطاتها بالسرية وضيق انتشارها وقلة المنتمين إليها ومن أهمها في البحرين:*جبهة التحرير الوطني البحرانيةوتأسست عام ١٩٥٥ وارتبطت منذ البداية بالعناصر الإيرانية المجنسين بالجنسية البحرينية ثم انتشرت في صفوف عمال شركة نفط البحرين وعدد من الطلاب والموظفين، ودعت إلىإقامة دولة ديمقراطية مستقلة وإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية وإقامة المؤسسات الديمقراطية ووضع دستور حديث للبلاد[٣٩].

*الحزب الشيوعي البحريني وظهر نتيجة لتأثره بالحزب الشيوعي الإيراني (تودة) وبقيت نشاطاته محدودة وسرية واقتصر على عدد من الشباب البحريني ثم تحول عمله إلى خارج البحرين[٤٠]. **واليوم وبفعل حالة الانقسام السياسي التي تعيشها البحرين فقد تم تأسيس أكثر من ٢٠ جمعية سياسية* تشمل مختلف التوجهات السياسية في البلادوتشمل:-**

أولا / قوى التيار الإسلامي : - وتمثله مجموعة من القوى وهي :-

---

[٣٥] لمزيد من التفاصيل عن هذه الجبهة ينظر، باقر النجار ،المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(ندوة فكرية) بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٢ ،ص ٥٦٩.

[٣٦] مفيد الزيدي ،التيارات الفكرية ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٥٥.

[٣٧] فؤاد الخوري ،القبيلة والدولة في البحرين: مصدر سبق ذكره ،ص ٢٧٩. وأيضااحمد منيسي، التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره ،ص ٨١-٨٢.

[٣٨] عن هاتين الجمعيتين ينظر ،احمد حسين ،الحركة الإسلامية واليسار في البحرين، لتصحيح مسيرة الحوار ،لندن ،دار الصفا للنشر والتوزيع ،١٩٨٩ ،ص ٤٠-٤٨.

[٣٩] ينظر، إبراهيم خلف العبيدي ،الحركة الوطنية في البحرين،١٩١٤-١٩٧١ ،بغداد ،مطبعة الأندلس ،١٩٧٦ ،ص٢٣٠ .

[٤٠] مفيد الزيدي ،التيارات الفكرية ،مصدر سبق ذكره ،ص ٣٠٦-٣٠٧ .

*تم تأسيس تلك الجمعيات بموجب المرسوم بقانون رقم(٢١) لسنة١٩٨٩ الخاص بالجمعيات والأندية الاجتماعية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الرياضة والشباب بعد ان تم تجميد المادة (١٨) منه التي تحظر على الجمعيات العمل بالمجال السياسي. ينظر احمد منيسي، التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٦.

١- جمعية الوفاق الوطني الإسلامي: تأسست هذه الجمعية في عام ٢٠٠١ بعد إقرار ميثاق العمل الوطني ويرأس هذه الجمعية الشيخ (علي سليمان) وتمثل التيار الشيعي الإسلامي المعتدل ،وينضوي تحت لواءها كلا من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ،وحزب الله في البحرين ،وحركة أحرار البحرين الإسلامية مشكلة ائتلافا" مهما"،وفي الوقت الذي تدعوا هذه الجمعية الى العمل الإسلامي الوطني في ظل الدستور (رغم معارضتها انتخابات ٢٠٠٢) لكنها تتمسك بالخيار الديمقراطي الدستوري الذي تبناه الملك الشيخ حمد ابن عيسى آل خليفة[٤١].

٢-جمعية العمل الإسلامي: تأسست عام ٢٠٠٢ برئاسة الشيخ محمد علي محفوظ وتدعوا إلى تبني خيار الديمقراطية الحقيقية في بناء دولة القانون والمؤسسات وتدعم فكرة الحوار بين الشعب والسلطة[٤٢].

٣-الجماعة السلفية: وقد تأثرت بالسلفية الوهابية، ومنها الجمعية الإسلامية وجمعية الأصالة الإسلامية برئاسة الشيخ عادل المعاورة وأيضا جمعية الشورى الإسلامية وجمعية الوسط القومي الإسلامي(الناصريون والإسلاميون)[٤٣].

ثانيا:- قوى المعسكر اليساري وتمثله مجموعة من القوى وهي:-

١- جمعية العمل الوطني الديمقراطي: وهي ائتلاف ظهر عام ٢٠٠١ من عناصر يسارية وقومية برئاسة عبد الرحمن النعيمي ،والسمة البارزة لها التوجهات اليسارية التي ظهرت هي عدم اكتراثها كثيرا" بالانتخابات وقضية الإصلاحات الدستورية .

٢- جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي: وهي جمعية تأسست في عام ٢٠٠١ بعد أن انبثقت من جمعية التحرير الوطني البحرينية السابقة واتخذت مواقف مؤيدة لمسيرة الملك البحريني الإصلاحية لكنها غير متحمسة تجاه قضايا الانتخابات والدستور وضمت ٣٠٠ شخصية[٤٤].

٣- جمعية التجمع الوطني الديمقراطي: أسسها المحامي عبد الله هاشم بعد ان انبثقت عن الجبهة الشعبية في البحرين وقد وقفت هذه الجمعية الى جانب الجمعيتين أعلاه في انتخابات ٢٠٠٢في مواجهة التيار الإسلامي وعملت على كسب شخصيات فكرية مؤمنة بالديمقراطية ، لكن هذا التجمع اليساري فشل لان كل تيار فيه يعمل مستقلا" عن الأخر ولذلك ظهرت جمعية العمل الوطني الديمقراطي الأوسع على الساحة برئاسة النعيمي ونائبته د. منيره فخرو[٤٥].

ثالثا / قوى المعسكر الليبرالي وتشمل[٤٦]:-

*جمعية ميثاق العمل الوطني تأسست عام ٢٠٠٢ وبلغ عدد أعضاءها المؤسسين ٤٧١ بينهم ٨٥ سيدة وتضم تقنيين وتجارا" ومثقفين محسوبين على الحكم كما إن بعضهم كانوا في الأصلمسئولين سابقين في الحكومة وتدعم توجهات السلطة الإصلاحية.

---

[٤١] فلاح المديرس: الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨-٢٠٠٢،بيروت،دار الكنوزالأدبية،٢٠٠٤ ،ص ١٠٨-١٠٩ .

[٤٢] المصدر السابق نفسه، ص ١٠٩-١١٠.

[٤٣] ينظر مفيد الزيدي،المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي،العدد ٣٢٠،ت١،٢٠٠٥،ص٥٧.

[٤٤] المصدر السابق نفسه،ص٥٩.

[٤٥] فلاح المديرس: الحركات والجماعات السياسية ،مصدر سبق ذكره،ص ٦٢-٦٩.

[٤٦] لمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعيات ينظر احمد منيسي، التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١١٨.

*جمعية الفكر الوطني الحر وهذه تأسست في ٢٠٠٢ بعدد مؤسسين بلغ ١٢ بينهم سيدتان. *جمعية التجمع الوطني الدستوري تأسست عام ٢٠٠٢ وبلغ عدد أعضاءها المؤسسين ١٧٥ عضوا بينهم ٤٣ سيدة.

*جمعية المنتدى تأسست عام ٢٠٠٢ وبلغ عدد الأعضاء المؤسسين ٢٠ شخصا بينهم سيدتان أحداهما د.ندى الحافظ نائب رئيس الجمعية والتي تم تعيينها وزيرة للصحة عام ٢٠٠٤ وكانت بذلك أول وزيرة في تاريخ البحرين.

رابعا / التيار القومي :بعد تراجع المد القومي العربي انصهرت اغلب التجمعات ذات التوجهات القومية في تنظيمات أما ليبرالية أوإسلامية أو يسارية وتمثلها الآن في البحرين (جمعية التجمع القومي الديمقراطي التي يرأسها رسول عبد العلي الجشي وهي ذات توجه بعثي[٤٧]. إلى جانب ذلك وصل عدد الجمعيات الأهلية التي تم تسجيلها حتى ٢٠٠١ ما يوازي ٢٣١ جمعية بينهم ٣٤ جمعية مهنية و٥٢ صندوقا و٤ جمعيات إسلامية ومن أهم الجمعيات التي تم تأسيسها خلال هذه الفترة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان التي أشهرت بتاريخ ٣٠\٥\٢٠٠١[٤٨].

رابعا\ الضغوط الداخلية:لا تستحق مجموعة إنسانيةأن تسمى دولة إلاإذا كانت متحدة لأجل الدفاع الجماعي عن كل ممتلكاتها(من ديباجة دستور ألمانيا) من البديهيات المعروفة في علم السياسة انه كلما كانت درجة العلاقة بين الشعب وحكومته علاقة تفاعل وانسجام وتعبير عن المصالح الحقيقية لمعظمهم كلما كانت درجة استقرار البلد ووحدته وتماسكه عالية والعكس صحيح، ولان النظام السياسي ومرونته تقاس بمقدرته على التجاوب مع متطلبات المجتمع وتلبية الحاجات المتغيرة له، فضلا عن انه في الوقت ذاته يشكل عاملا أساسيا من عوامل تغير المجتمع أي بمعنى آخر إن هناك تفاعلا جدليا" بين النظام السياسي والمجتمع وتحدد هذا التفاعل قوى الإنتاج الاجتماعي بالأساس وكذلك نشاط الناس ودرجة وعيهم وتنظيمهم،واستنادا إلى ذلك لم تكن العلاقة بين سلطة الحكم في البحرين ونسبة عالية من أبناء المجتمع البحريني (خصوصا بعد ٢٠٠٣)علاقة تفاعل وتعبير عن المصالح المتبادلة مما ولّد شرخا" في جدار الاستقرار والانسجام انعكس في تعرضها لهزات وهنات داخلية ،يمكن لنا تشخيص بعض منها وهي:*

الخلاف والانقسام داخل الأسرة الحاكمة:- كانت الخلافات داخل الأسرة الحاكمة في البحرين احد العوامل المهمة والضاغطة للقيام بحركات إصلاحية منذ ثلاثينيات القرن العشرين إذ كان الشيخ سلمان اكبر أبناء الحاكم الشيخ حمد يخشى أن يتم اختيار عمه الشيخ عبد الله بن عيسى حاكما للبلاد في حال وفاة الشيخ حمد(والده) بشكل مفاجئ ولذلك كان مؤيدا للحركة الوطنية المطالبة بالإصلاحات بهدف تسميته وليا للعهد[٤٩].

ومنذ بداية المشروع الإصلاحي الذي أطلقه الملك حمد بن عيسى آل خليفة عام ١٩٩٩ تاريخ توليه الحكم قوبل هذا المشروع بتحفظات من طرف عمه صاحب السلطة النافذة في البلاد رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وتشير المصادر إلىإن(خليفة) وقف وراء كل تراجع في الوعود التي قدمت لقوى المعارضة ضمن مشروع الإصلاح خاصة أن المعارضة كانت تريد فتح تحقيق في مخالفات الفترة السابقة التي كان هو طرفا" رئيسيا" على ساحتها[٥٠].

ويمثل الخلاف بين رئيس الوزراء وولي العهد الشيخ سلمان بن حمد الذي اضطر فيه الملك مرة إلى التدخل لنصره نجله وولي عهده في احد وجوهه تعبيرا" عن الخلاف حول الإصلاح على مستوى الأسرة الحاكمة حيث يعد ولي العهد من عناصر الجيل الجديد المؤيد لمزيد من الانفتاح السياسي، ولعل استهداف بعض فصائل المعارضة البحرينية لرئيس الوزراء

---

[٤٧] نظر مفيد الزيدي، المعارضة السياسية، مصدر سبق ذكره،ص٥٨.

[٤٨] علي خليفة الكواري(محرر)،الخليج العربي والديمقراطية،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢،ص٢٠٩.

[٤٩] محمد الرميحي ،قضايا التغيير السياسي والاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٣١١.

[٥٠] للمزيد عن هذه الخلافات ينظر، سعيد الشهابي ،أزمة توارث الحكم في الخليج ،موقع ملتقى البحرين:

الشيخ خليفة بشكل خاص في تحركاتها ومطالبتها بتنحيته يعكس إدراكها لدوره المعوّق لعملية الإصلاح وتشير التطورات على الساحة البحرينية منذ عام ١٩٩٩ إلىإن الفريق المعارض للإصلاح والمتخوف من منح المعارضة مزيدا" من الحقوق السياسية والاقتصادية بقيادة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان له تأثيره الكبير سواء كان ذلك بسبب عدم إيمان الملك بإصلاح حقيقي أو عدم قدرته على إغضاب الحرس القديم[٥١] وباستلام الشيخ حمد بن عيسى الحكم حدثت نقطة تحول جذرية في العلاقة بين المعارضة الشيعية ونظام الحكم إذ جاء بتوجهات إصلاحية ورؤية تصالحيه مع المعارضة الشيعية كان يمتلكها قبل توليه الحكم إلا ان هيمنة عمه الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء على السلطة في عهد والده الشيخ عيسى بن سلمان كانت تحول دون وضعها موضع التنفيذ[٥٢]، فعندما حصلت البحرين على استقلالها استقلالها عام ١٩٧١ كان للشيعة موقف وطني من خلال اختيارهم الاستقلال تحت حكم آل خليفة وربما كان هذا الموقف احد الأسباب التي دفعت آل خليفة إلى الاستجابة لبعض مطالب الإصلاح التي ظهرت وتواصلت بعد الاستقلال وشاركت فيها المعارضة الشيعية فيها بشكل كبير[٥٣]. ورغم هذه التوجهات الإصلاحية فأنها لم تتجاوب في تطبيقاتها النهائية على الأرض مع طموحات المعارضة الشيعية أو غالبيتهم كما أنها خضعت لضغوط داخلية(من داخل القيادة) وإقليمية (من الإطار الخليجي المجاور) حدت من حرية العاهل البحريني في الحركة وهذا ما يفسر التجاوب الذي أبداه الشيعة مع المشروع الإصلاحي في بدايته ثم اعتراضاتهم الكبيرة على الدستور ومقاطعتهم بعد ذلك للانتخابات البرلمانية التي أجريت وفقا له عام ٢٠٠٢[٥٤].

إن الخلافات داخل الأسرة الحاكمة في البحرين تزداد مخاطر انعكاسها على الوضع الداخلي بصوره اكبر وأكثر اتساعا" وتأثيرا" عندما تختلف الرؤى داخلها في كيفية التعامل مع المطالب للغالبية السكانية للمجتمع البحريني (قوى المعارضة الشيعة) الذين أخذت تحركاتهم ومطالبهم تزداد وتيرتها بشكل اكبر خلال هذه المرحلة خصوصا"إذا ما علمنا ان هناك جناح داخل هذه الأسرة يرفض التعامل مع تلك المطالب ويعدها خروجا" على الشرعية ولذلك يدعو إلىإخمادها بكل الوسائل وهذا الاتجاه تؤيده العربية السعودية التي ترى في المطالب الشيعية وفي حال الاستجابة لها عامل تهديد مباشر لأمنها القومي انطلاقا" من احتمالية تأثير ذلك على مطالبات مماثلة للشيعة في السعودية إذ تشير المصادر إلى أن آل سعود تحالفوا مع قبيلة الدواسر السنية في البحرين منذ ثلاثينيات القرن الماضي ضد أي استجابة لمطالب الشيعة وسعوا إلى إثارة القلاقل من اجل تحقيق هذا الغرض وقد ظل الدور السعودي محددا" ومؤثرا" في إطار التعامل الحكومي مع الشيعة في البحرين على مدى فترات مختلفة من تاريخ البحرين[٥٥].

***تأثيرات المسالة الطائفية في الوضع الداخلي البحريني:-**إن الاستقطاب السني-الشيعي ظل احد المحددات الرئيسية لحركة السياسة والاقتصاد والتاريخ في البحرين كما ظل تأثيره اكبر من جميع عوامل التحديث التي كانت تدفع في اتجاه تخطي عامل المذهب والقفز فوقه، واليوم هناك متغيرين جديدين أسهما في تصاعد التوتر الطائفي في المنطقة عموما" والبحرين خصوصا"**الأول** هو تفاعلات الموضوع الطائفي في العراق والسماح بان تكون الطائفية ركيزة رئيسية من أسس الحياة السياسية في العراق مما يسهم في انتقال التفاعلات الطائفية إلى الدول المجاورة، فأحدى القواعد المعروفة في

---

[٥١] ينظر شحاتة محمد ناصر،سياسات النظم الحاكمة،مصدر سبق ذكره،ص٣٠٨.

[٥٢] المصدر السابق ،ص ١٩٩.

[٥٣] شحاته محمد ناصر ،الخطر الطائفي: مساهمة في تحرير القضية من مظاهر الالتباس ،قضايا الساعة ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٧،

[٥٤] شحاته محمد ناصر ،سياسات النظم الحاكمة ،مصدر سبق ذكره ،ص ٢٠٠.

[٥٥] ينظر حمزة الحسن ، الشيعة في المملكة العربية السعودية العهد السعودي ١٩٣٠ -١٩٩١ ،ج١ ،مؤسسة البقيع لإحياء التراث ،١٩٩٣ ،ص١٨٠.

أدبيات إدارة الصراع، إن الصراعات الطائفية في بلد ما يمكن إن تؤدي إلى جعل جماعات في دول أخرى تتبنى مطالب كبيرة وكثيرة وأحيانا متطرفة، فحالة الاستقطاب الطائفي في دولة أو نجاح طائفة في دولة يزيد حالة الاستقطاب في دول أخرى ويشجع أثنية أو طائفة في دول أخرى لا ظهارالتأييد لطوائفها في الدول الأخرى أو محاولة انتهاج النهج ذاته بالسعي لتحقيق مكاسب ما أوإزالة ظلم تاريخي ما أو يدفع طوائف أوأقليات أواثنيات مستفيدة من الوضع الراهن إلى المسارعة نحو سياسات وقائية تقطع الطريق على انتقال الخلخلة الطائفية إلى نطاقها هي وهذا يتم أحيانا بطريقة خاطئة على شكل ردود فعل متوترة ومتشنجة مما يؤدي إلى تصاعد حدة الصراع الطائفي، كما إن الصراع الطائفي في بلد ما يؤدي إلى إعادة إحياء قضايا تاريخية ودينية من شانها جعل الموضوع الطائفي أكثر بروزا" في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٥٦].

المتغير **الثاني** الذي يجعل المسالة الطائفية مرشحا للتصاعد في الوقت الراهن هو زيادة التدخل الخارجي في الشأن العربي الداخلي ،ففي مرحلة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ أصبحت قضايا الحريات الدينية والطائفية وحقوق الإنسان جزءا من اهتمامات الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكيةأكثر من أي وقت مضى ويأخذ هذا التأثير الخارجي شكلين الأول تحرك طوائف وجماعات مدفوعة بمساعدة خارجية أو على الأقل الشعور بوجود دعامة خارجية تجعلها اقدر على التحرك لخلخلة التوازن القديم وإثارة قضايا ومطالب كان توازن القوى السابق لا يسمح بإثارتها والشكل الثاني عكس ذلك وهو الشعور قوى وتنظيمات معينة بأنها باتت مستهدفة من قوى دولية خارجية أوإن خارطة المصالح الجديدة أزالت عنها غطاء حماية قوة إقليميةأو دولية معينة[٥٧].

واستنادا إلى ذلك تصاعدت ضغوطات الداخل المتمثلة في المطالبات المستمرة من غالبية السكان الشيعة المتعلقة بالمجال الاقتصادي والسياسي على أساسإنهما المجالان اللذان يعاني فيهما الشيعة ممارسات التمييز، ومن هذا المنطلق صّعد الشيعة تحركهم من اجل الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣خاصة فيما يتعلق بمعالجة البطالة المتفشية بينهم، وفي هذا الإطار تصاعدت الاضطرابات والتظاهرات التي قادها الشيعة لدفع الحكومة إلى معالجة مشكلة البطالة إلى حد اصطدام بعض المتظاهرين بقوات الأمن واعتصام بعضهم أمام الديوان الملكي طلبا للتوظيف ،فما يثير المشكلة في البحرين هو إحساس الشيعة بان ثمة تمييزا"ممنهجا" ومقصودا" يمارس ضدهم وان هناك سياسة طائفية تعمل على إبعادهم عن الوظائف والتأثير في مواقعهم في المجتمع والدولة، وكما ان قلة الموارد وعادات الشيعة في الزواج والإنجاب وامتناع القطاع الخاص عن توظيف المواطنين تفسر جانبا" من جوانب مشكلتي البطالة والفقر لديهم فان هناك أسباباأخرى ذات طبيعة طائفية سياسية منها : هناك مواقع سياسية شبه مغلقة بوجه الشيعة مثل الجيش والأمن والشرطة ، فوفقا" لتقرير المركز البحريني لحقوق الإنسان والصادر في ك١ ٢٠٠٣ بعنوان(التمييز في البحرين القانون المكتوب) وهو يتضمن مسحا"ل ٣٢ وزارة وجامعة في البحرين اتضح أن من بين ٥٧٢ وظيفة عليا تناولها التقرير يحتل الشيعة ١٠١ وظيفة فقط أي مانسبته ١٨% من المجموع الكلي وعندما تم إجراء البحث تبين وجود ٤٧ شخصا بدرجة وزير وأمين عام ولم يكن بينهم سوى ١٠ من الشيعة أي ما نسبته ٢١% من المجتمع الكلي وهؤلاء لا

---

[٥٦] حول ديناميكيات انتقال الصراع الطائفي من دولة إلىأخرى ينظر:-

David a .lake and Donald Roth child (eds) the international spread ethnic of conflict, fear diffusion and escalation (Princeton, new jersey: Princeton university press), 256.

[٥٧] ينظر احمد جميل عزام : تحولات هيكلية في الدول العربية تزايد شرعية الدولة وتراجع دور الحكومات، في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي ،أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،٢٠٠٧،ص١٦٨-١٦٩.

تشملهم الوزارات السيادية مثل الداخلية والخارجية والدفاع والأمن والعدل وقد أنتج هذا الوضع سياسة توظيف طائفية في البحرين[٥٨].

إلى جانب ذلك كانت لعمليات التجنيس التي جرت في البحرين خلال السنوات الماضية وركزت على السنة قد أثرت بشكل ما على التوازن العددي بين السنة والشيعة ولهذا اعترضت قوى المعارضة الشيعية على هذه العمليات بقوة قبل الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ وسيرت التظاهرات للتعبير عن رفضها ،وقالت أن هدفها سياسي في المقام الأول ويتمثل في التأثير في التوازن المذهبي في البلاد،ومنع الشيعة من السيطرة على البرلمان،وقد عبر الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي عن هواجس الشيعة اتجاه عمليات التجنيس العشوائية قبل انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية بقوله: إن المعلومات المستخلصة من جداول الناخبين تشير إلى وجود زيادة في عدد الناخبين بمقدار ٥٢ إلف مواطن في حين أن الزيادة الطبيعية حسب الدراسات الإحصائية يجب أن لا تتجاوز ٣٦ ألف مواطن[٥٩]. وقد تباينت الأساليب التي عبرت من خلالها المعارضة الشيعية عن مطالبها السياسية والاقتصادية بعد ٢٠٠٣ ويمكن الإشارة أهما:-

أ- التحرك ضمن الأطر السياسية: إذ قدم الشيعة مطلبهم الخاص بتعديل الدستور إلى الملك وشاركوا بقوة في انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية أملا في السيطرة على مجلس النواب واستخدموا الأساليب والصلاحيات التي يتيحها البرلمان في ممارسة المحاسبة والرقابة على الحكومة والاعتراض على بعض القوانين التي لا تروقهم مثل قانون الإرهاب وقانون الجمعيات وغيرهما وعلى الرغم من بعض مظاهر اليأس التي تسللت إلى نفوس المعارضة الشيعية البحرينية بسبب تراجع الزخم الذي كانت تكتسبه عملية انفتاح السلطة عليهم فان هذا لم ينل من موقف التيار الرئيسي الذي يؤيد التحرك والعمل من خلال الآليات السياسية[٦٠].

ب-الاحتجاج الجماعي السلمي :- حيث تصاعدت التظاهرات ذات الطبيعة السياسية أو الاقتصادية بشكل كبير وتصاعد اللجوء إلى المساجد والحسينيات من اجل إعلان المواقف وتنسيقها وتجميعها في مواجهة السلطة والحكم حتى إن البعض أطلق على صيف ٢٠٠٥ اسم صيف الإعتصامات بالنظر إلى كثرة مظاهر الاعتصام والتظاهر فيه ويعزى سبب لجوء المعارضة الشيعية إلى الشارع واستخدامه كوسيلة ضغط على نظام الحكم إلىأغلبيتهم العددية التي تمنحهم السيطرة على الفضاء العام والى تجربتهم التاريخية في ممارسة الاحتجاج السياسي عبر الشارع[٦١].

ج- اللجوء إلى العنف :- بسبب تجاهل سلطة الحكم البحرينية مطالب الغالبية السكانية الشيعية واعتماد سياسة التسويف والمماطلة معها لذلك لجأت المعارضةالشيعية إلى اعتماد بعض مظاهر العنف للتعبير عن مطالبهم رغم أن الجمعيات السياسية الشيعية استنكرت الانزلاق إلى العنف إلاأنها تفهمت في الوقت ذاته أسبابهوأرجعتهاإلى سياسات الحكومة، وفي هذا الإطار صرح (الشيخ علي سلمان) قائلا" إن وجود قضايا معلقة لم نستطع ملامستها بحلول واقعية يزيد من حدة الاحتقان فلا يكفي أن تكون هناك انتخابات وان تشارك المعارضة فيها لكي نقول إن المسالة الدستورية قد حلت هناك مشكلة التجنيس يشعر بها كل البحرينيين على مستوى الخدمات والإسكان وفرص العمل والتمييز امتد لحالة من الشعور أن هناك تمييزا بين المواطنين على أساس عرقي أو قبلي أو طائفي تصطف الدولة في جانب منه[٦٢].

---

[٥٨] شحاته محمد ناصر ،سياسات النظم الحاكمة ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٤٦-١٤٧.

[٥٩] المصدر السابق نفسه،ص١٣٧.

[٦٠] نفس المصدر ،ص٢٩١.

[٦١] ينظر احمد يوسف احمد (وآخرون) حال الأمة العربية ٢٠٠٥،النظام العربي تحدي البقاء والتغيير ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٦ ،ص٥٠.

[٦٢] شحاته محمد ناصر ،سياسات النظم الحاكمة ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٩٣.

وبالنظر إلىإن العنف ليس جديدا في التعامل بين الشيعة والحكم في البحرين إذ شهدت فترة التسعينيات مواجهات عنيفة بين الطرفين فانه لا يمكن النظر إلى بعض مظاهر العنف التي ظهرت بع عام ٢٠٠٣ على أنها نتيجة للتحولات الإقليمية التي لحقت بوضع الشيعة في المنطقة فقط وإنماإلى سياسات وتطورات داخلية كذلك ولعل من الملاحظات المهمة في هذا السياق إن المؤشرات على الساحة البحرينية تشير إلىأن معدلات العنف تتخذ منحى تصاعديا" فبعد أن كان الأمر يقتصر على تظاهرات البطالة واستهداف بعض تجمعات العمالة الأسيوية بدا يتطور لاستهداف أماكن تابعة لمسئولين ثم المجنسين ووصل الأمرإلىإعلان الحكومة البحرينية وجود "مؤامرة إرهابية لنسف احتفالات العيد الوطني في كانون الأول ٢٠٠٨[٦٣].

د–التدويل:– على الرغم أن القوى المعارضة في البحرين كانت ولازالت حريصة على تظهر مطالبها ضمن الإطار الوطني وليست مرتبطة بأي قوى ومؤثرات خارجية فان ردة فعل السلطة تجاه مطالب الشيعة والتي اتسمت باستخدام القوة والتشكيك بالولاء دفع بعضها الى محاولة تدويل القضية عبر مخاطبة الخارج ومطالبته بالضغط من اجل إصلاحالأوضاعوفي هذا الإطارأرسلت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية العمل الإسلامي الشيعيتان مع قوى أخرى خطابا"إلىالأمين العام للأمم المتحدة ضمنته تحفظاتها على قانون الجمعيات السياسية كما وجهت جمعيات سياسية شيعية بحرينية رسالة الى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش خلال زيارته للبحرين في ك٢ ٢٠٠٨ طالبته فيها بالضغط من اجل إجراء تعديل دستوري في البحرين وانتقدت إشادته بالتجربة الديمقراطية البحرينية مشيرة إلى حقوق الإنسان المنتهكة في بلادنا[٦٤].

إنسياسة سلطة الحكم في البحرين القائمة على تجاهل مطالب قوى المعارضة استوجبت بقاء الكثير من أبناء المجتمع خارج دائرة حسابات التقرب من مراكز القرار بعد انحصرت بيد مفاصل الأسرة الحاكمة وخيوطها العنكبوتية الممتدة إلى كل جزء في الدولة الأمر الذي خلق معه استياء وتذمر تحول مع الزمن إلىمواجهات مسلحة كما حصل في عام ٢٠١١، فبالنظر إلى تاريخ التوتر بين الشيعة والحكم في البحرين وأغلبيتهم السياسية نجد أن المشكلة الأساسية التي تحرك القوى الشيعية أنهم لا يحصلون سياسيا" على ما يتناسب مع أغلبيتهم السكانية العددية إذإن الانتخابات التي جرت ٢٠٠٣و٢٠٠٦ و ما بعدها لم تفرز عن وجود أغلبية برلمانية للشيعة في مجلس النواب البحرينيرغم أغلبيتهم العددية ، وهذه إحدى العقد التي تثير الاستياء والقلق لدى الشيعة رغم إدراك القوى الشيعية أن أسلوب توزيع المناطق الانتخابية هو احد أهمالأسباب وراء هذه العقدة في التمثيل السياسي للطائفة الشيعية في البحرين والتي استدعت من الحكم في البحرين ان يكون هدفه الأساسي في مواجهة تصاعد المطالب الغالبية الشيعية هو العمل على إبطال المفعول السياسي للأغلبية العددية ومنعهم من الوصول والسيطرة على السلطة من خلالها عن طريق التحكم بالمناطق الانتخابية .

خامسا \الضغوط الإقليمية والدولية: إن الكثيرين من المهتمين بالشأن الخليجي يكاد يجمعون أن النظرة الضيقة للسلطة هي السبب الرئيسي الذي جعل الدولة الخليجية تبتعد عن شعبها وتقترب من قوى خارجية بقصد الحماية ،وفي هذا الإطار يشار إلى فشل أو غياب سياسات بناء الأمة في دول الخليج إذ نشأت دول بهياكلها ومؤسساتها إلاإنالأمة ظلت غائبة بمعناها الحقيقي ولهذا ما إن تهتز مؤسسات الدولة السلطوية حتى تبدو كأجزاء منفصلة لا يربطها رابط كما حدث في العراق وهذا يعود بشكل أساسي إلى غياب مفهوم المواطنة التي تمثل مع القانون ركنين أساسيين تقوم عليهما

---

[٦٣] المصدر السابق نفسه ،ص٢٩٣–٢٩٤.

[٦٤] حسنين توفيق إبراهيم ،التطورات السياسية والداخلية في دول المجلس نظرة عامة في حسنين توفيق إبراهيم وكريستيان كوخ (محرران) الخليج في عام ٢٠٠٧–٢٠٠٨،دبي ،مركز الخليج للأبحاث ،٢٠٠٨ .

أية دولة حقيقية وهو ما يقود إلى التمييز بين المواطنين على أساس المذهب والعرق والدين وغير ذلك[٦٥] من هذا المنطلقكانت الدولة الخليجية أسيرة ضعفها الذي جعلها عرضه للتعرض لضغوط خارجية متباينة ،إذ كان للبيئتين الإقليمية والدولية اثر كبير على تطور النظم السياسية في دول الخليج العربي عموما" والبحرين منها ومن التأثيرات ذات الأثر الأقوى على التطور السياسي في البحرين كانت تلك التي تتم في دول خليجية أخرى بفعل تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة دول الخليج، وهنا يمكن الإشارةإلى تأثير كلا" من الكويت والعربية السعودية والعراق:-

ففيما **يتعلق بالكويت** فان التجربة الديمقراطية الكويتية مثلت دافعا للتطوير السياسي في دول الخليج العربي الأخرى نظرا" للدور الفاعل الذي يقوم به مجلس الأمة الكويتي على الصعيدين التشريعي والرقابي ولوجود العديد من القوى السياسية المتنافسة كأنها أحزاب سياسية رغم عدم مشروعية الأحزاب ،كما أن تنوع التوجهات السياسية لتلك القوى يخلق حالة من الثراء في تنافسها وكان لتجاوز التجربة السياسية الكويتية للكثير من العقد والأزمات بفعل حالة الحراك المستمر وأسلوب تعامل السلطة مع المطالب السياسية لقوى المعارضة بقدر من العقلانية والتسامح الأمر الذي انعكس ايجابيا" على مسيرة التجربة أثرا" ودافعا" لقوى المعارضة البحرينية للمطالبة بقدر مشابه من التفاعل السياسي بين الشعب والحكومة للوصول لحالة الاستقرار السياسي وفق اطر ديمقراطية مبنية على آليات قانونية ودستورية واضحة ومتفق عليها لا وفق رغبات وميول شخصية تدفع البلد إلى المزيد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار[٦٦] . أي أن الصراع السياسي في الكويت يتم من خلال اطر سياسية تمنع تحوله إلى سبب من أسباب العنف في المجتمع، ولذلك فان تعامل السلطة مع مطالب الشيعة الكويتيين بعد ٢٠٠٣ لم يعان ضغط الخوف من تهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي بالقدر نفسه الذي كان عليه الوضع في البحرين،وبالحديث عن أوضاع الشيعة في الكويت فأنها تمثل نموذجا" للتعامل الايجابي مع الأقلية الشيعية لديها من بين دول الخليج العربية الأخرى فبالإضافة إلىأن للشيعة الكويتيين تمثيلا" سياسيا" في الحكومة والبرلمان فان لهم نصيبا" وافيا" في الثروة النفطية[٦٧] إذ استفاد الشيعة بشكل كبير من توزيع هذه الثروة وأصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار التجار في الساحة الاقتصادية والتجارية الكويتية ومن ابرز هذه العائلات: الوزان وبهبهائي ودشتي ومعرفي فضلا" عن ذلك فقد استفاد الشيعة من التعليم في تطوير وتحسين وضعهم الاجتماعي اذ تبنت الدولة مبدأ مجانية التعليم الذي استفاد منه السنة والشيعة على حد سواء[٦٨] .

ونظرا إلىأن السياسة الاقتصادية قلصت الفجوة بين السنة والشيعة في الكويت من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية فان البعض يعد الكويت نموذجا" في التعاطي مع المسألة الطائفية من خلال نجاحها في وضع إطار سياسي ومجتمعي متماسك استوعبت من خلاله الطائفتين الرئيسيتين السنة والشيعة[٦٩] ولكن هذا لا يمنع من التأكيد على قوة وتأثير التيار السلفي السني في سياسات الحكومة الكويتية الذي تبنى بعض المواقف السلبية تجاه الشيعة في الكويت والذي عبر صراحة عن معارضته لتقارب الحكومة مع الشيعة بعد عام ٢٠٠٣،ورغم أن تأثير التيار السلفي في الكويت هو اقل

---

[٦٥] عن مفهوم المواطنة ينظر ،ابتسام الكتبي ،قضية المواطنة في الخليج في الخليج العربي بين المحافظة والتغيير ،أبو ظبي ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،٢٠٠٨،ص٨٥ –٩٦ .

[٦٦] لمزيد من التفاصيل عن التجربة البرلمانية الكويتية ينظر محمد سامي الصافي: التجربة البرلمانية في دولة الكويت بعد عام ١٩٩١ ،رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

[67] **Michal herb, Iran and the Shi'a of the Arab states of the calf in Leonard binder, ed. ethnic conflict and international .politics in the middle east Gainesville ,Florida university press 1999,p 16** .

[٦٨] فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ،الكويت ،دار قرطاس للنشر ، ١٩٩٩ ،ص٩–١٠.

[٦٩] فتوح صادق ،واقع التركيبة الطائفية في دول الخليج العربي ،مجلة شؤون خليجية ،العدد ٤٧، ،خريف ٢٠٠٦ .

كثيرا" من تأثير التيار الوهابي في العربية السعودية إلاأن الحكومة الكويتية اضطرت إلى الاستجابة له في بعض الأحيان خاصة حينما صعد من موقفه متجاوزا" بعض الخطوط الحمر في التعامل مع الأسرة الحاكمة أو حينما أقدم الشيعة عل بعض التصرفات التي أغضبت السلطة أو ارتبط الأمر بأبعاد خارجية إقليمية ذات صلة بإيرانوعلاقتها بالشيعة في دول الخليج المجاورة،وهذا ما تم ملاحظته في أسلوب تعامل الحكومة مع قضية تأبين(عماد مغنية) (المتهم بمحاولة اغتيال أمير الكويت عام ١٩٨٥) وقضية دخول رجل الدين الشيعي (محمد الفالي) إلى الكويت وما إثارته من جدل كبير[٧٠].

أما ما يخص المملكة السعودية: فبسبب كونها الأكبر مساحة وسكان بين دول مجلس التعاون وكونها صاحبة تأثير قوي في النظام الإقليمي فان ما يحدث بها من تطورات ستكون له بالضرورة انعكاساته على النظم الخليجية عموما ،فقد شهدت المملكة مرحلتين مميزتين في سبيل الإصلاح السياسي كانت الأولى مطلع تسعينيات القرن الماضي عندما اصدر الملك فهد عبد العزيز في آذار ١٩٩٢ ثلاثة أنظمة يختص أولها بالنظام الأساسي للحكم والثاني بنظام المناطق والثالث يتعلق بمجلس الشورى، بينما جاءت الثانية مع مطلع القرن الحادي والعشرين وتسارعت وتبرئتها بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عندما اقر مجلس الوزراء السعودي ٢٠٠٣ الموافقة على تنظيم انتخابات جزئية للمجالس البلدية ،والسماح عام ٢٠٠٤ بتأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فضلا" عن الموافقة على تعديل مادتين من نظام مجلس الشورىأتاحت للمجلس حق إبداء آرائه مرة أخرى في الاقتراحات المعادة إلية ثم رفعها إلى الملك لاتخاذ ما يراه[٧١]. يبدو تأثير العامل السعودي في البحرين أكثر وضوحا" فقد نظرت إلى مشروع الإصلاح البحريني ابتداء" من عام ١٩٩٩ على انه خطرا" عليها لجهة مواقف وطموحات الشيعة في المنطقة الشرقية،ونظرا"إلىأن البحرين قريبة من المنطقة الشرقية السعودية ذات الغالبية الشيعية وهي المنطقة التي تعد امتدادا" تاريخيا" للبحرين التي تضم المناطق الواقعة على الساحل الغربي للخليج العربي فانه كان لهذا الأمر نتائج سياسية مهمة في ما يتعلق بموقف العربية السعودية من شيعة البحرين من جهةونظرتها إلى أي تطور ديمقراطي فيها من جهة ثانية خاصة أن شيعة البحرين وشيعة المنطقة الشرقية ينتمون إلىالأصل العرقي نفسه فضلا" عن إتباعهم المدرسة الشيعية نفسها وهي الإثنا عشرية[٧٢].

وتماشيا مع هذا التحليل وفي النصف الأول من عام ٢٠١١ نقلت الفضائيات عن خروج المئات من الشعب البحريني في مسيرات حاشدة مطالبة بالمزيد من الحقوق والحريات واحترام حقوق الإنسان وعندما لم تستطع سلطة الحكم البحرينية السيطرة على الوضع وخشية تطور الأوضاع قررت الاستعانة بقوى إقليمية (سعودية) والتي أظهرت الصور المنقولة عبر الفضائيات العشرات من العربات المدرعة المحملة بالجنود وهي تسير على الجسر الرابط بين المملكتين وتنتشر في كل أزقة وشوارع مدن البحرين في محاولة للسيطرة على الأوضاع المتدهورة، وقد كشف هذا درجة الانكشاف الأمني والمجتمعي والبعد الذي تعيشه سلطة الحكم في البحرين عن أهموأفضلوأقوى حاضنة وحامية لأي سلطة وهو(الشعب) ، وقد أخبرتنا التجربة ومن خلال شواهد تاريخية كثيرة ان العديد من الأنظمة قد سقطت عندما ابتعدت عن شعبها ولم تفعل لها قوى خارجية شيء وتركتها تواجه مصيرها وهي تتفرج عليها (العراق،تونس،اليمن،مصر) وقبلهم شاه إيران ....الخ وحتى ساعات كتابة هذه السطور (مايس ٢٠١٤) ولمناسبة الذكرى الثالثة لانطلاق تلك التظاهرات في البحرين نقلت وكالات الإنباء والفضائيات خروج الآلاف من الشعب البحريني في مسيرات احتجاجية على سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في المناطق الشيعية ومطالبين بالمزيد من الحريات واحترام حقوق الإنسان ومعالجة بعض الظواهر السلبية في

---

[٧٠] عن هاتين القضيتين ينظر شحاته محمد ناصر ،سياسات النظم الحاكمة ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٤٨ –٣٥١ .

[٧١] احمد منيسي ،التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره ،ص٩١ .

[٧٢] ينظر حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسة العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢ ، ص٢٥٤ .

المجتمع، وطيلة هذه السنوات الثلاث لم تتخذ سلطة الحكم في البحرين الخطوات اللازمة وتراجع سياستها في التعامل مع تلك الأوضاع وتحاول أن تجد الحلول السليمة والمناسبة متناسية إن سياسة الاعتماد على غير الشعب لن تجدي نفعا" في المدى المنظور لان من سنن الحياة التغير والتبدل واختلاف المصالح وتغيرها ربما يخلق لسلطة الحكم البحرينية مشاكل جديدة قد لا تستطيع مواجهتها بعد ان تخرج الأمور عن السيطرة، أوإن تتجه إلى الأسوأ لذلك على صانع القرار في البحرين أن يتخذ خطوات جريئة ومدروسة ومحسوبة لتفادي آثار ابتعادها عن شعبها بغض النظر عن العوامل الطائفية والعرقية والعصبية من خلال فتح قنوات اتصال جديدة والابتعاد عن سياسة الخطوط الحمراء التي لم تجلب للمملكة سوى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.**العراق** الدولة المطلة على الخليج وذات التأثير الكبير على مسيرة الأوضاعوالإحداث فيه، فقد كانت العلاقة بينه وبين الدول الخليجية عامة – وقبل الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣– على مستوى طيب ومتوازن مع الجميع، لكن الاحتلال الأمريكي للعراق المتغير الجديد الذي خلق أوضاعا" جديدة بالمنطقة كانت له انعكاسات مباشرة على تطور الأوضاع السياسية فيها ،يمكن تأشير ثلاثة مستويات له[٧٣]:–

١– كشف الاحتلال الأمريكي عن رؤية أمريكية جديدة لمنطقة الخليج تقوم على فكرة عسكرة المنطقة وجعلها مسرحا" لعملياتها لتكريس نفوذها وتفردها على المستوى الدولي ومن المؤكد ان هذه العقلية العسكرية التي باتت تتعامل بها الولايات المتحدة مع إقليم الخليج سوف تضيف إليه مزيدا" من التوتر وعدم الاستقرار فضلا" عن العوامل الداخلية البنيوية والإقليمية الموجودة أصلا" في المنطقة.

كشف الاحتلال الأمريكي للعراق عن انعكاسات مباشرة وغير مباشرة مهمة على تطور الأوضاع السياسية في المنطقة الخليجية منها ظهور قوى اجتماعية ودينية على الساحة السياسية العراقية سيكون لها دور مؤثر على تطور الأوضاع السياسية في المنطقة يتمثل أهمها في:– تنامي الدور البارز للشيعة على الساحة السياسية واستلامهم دفة الحكم فيه، ومن شان هذا التنامي أن ينعكس على أوضاع المنطقة.

– تصاعد دور العشائر الذي شكل عاملا" وتطورا" جديدا" على الساحة العراقية إذ من شان هذا التنامي أن يعمل على تغذية النظام القبلي الذي مازال قويا" في منطقة الخليج بالنظر إلى تلاحم التركيبة القبلية العراقية مع دول عربية مجاورة ،أما الانعكاسات غير المباشرة فهي مرتبطة بما سوف يكون عليه مستقبل العراق، ففي حال تحقق سيناريو عراق ديمقراطي مستقل فان ذلك سوف يدفع باتجاه تغذية حالة الانفتاح السياسي التي شهدتها بعض دول الخليج إما في حالة حدوث العكس فان ذلك قد يدفع النظم الخليجية إلى حصار حركة التطور الديمقراطي تحت ذرائع أمنية.

٣– مدى تأثر الدول الخليجية بالمشروع الأمريكي للتغيير في الشرق الأوسط(مشروع دمقرطة المنطقة)[*] إذ تروج الدعاية الأمريكية ومراكز بحوثها إلى تصّور مفاده ان النظم غير الديمقراطية معرضة للاختراق وغير قادرة على حماية نفسها أو حماية مصالح حلفائها ثم يصير التغيير نحو الديمقراطية مصلحة أمريكية ،لكن هذه المصلحة الأمريكية اصطدمت بعوامل جديدة تصاعدت حدتها بعد الاحتلال الأمريكيوإعلان المشروع الأمريكي لدمقرطة المنطقة أبرزها تصاعد ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بدأ يضرب مناطق جديدة في المنطقة والعالم والمغلف بغطاء ديني الأمر الذي اجبر

---

[٧٣] لمزيد من التفاصيل ينظر،احمد منيسي ،التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره ،ص٩١–٩٢ وأيضا رضوان السيد ،الصراع على مستقبل العراق: الحوزة الدينية والاجتماع المدني والسياسي ،المستقبل العربي ،العدد ٢٩٢ ،حزيران ،٢٠٠٣ ،ص ١٣٣– ١٣٦

[*] لمزيد من التفاصيل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير من ناحية فرص النجاح والإخفاق ينظر،فلاح خلف كاظم ،موقف النظم السياسية العربية من مشروع الشرق الأوسط الكبير ،(رسالة ماجستير)،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٦ .

الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط كبيرة على الدول العربية لاتخاذ إجراءات قسرية ضد تنظيمات مشروعة في هذه الدول لكن الولايات المتحدة تعتبرها إرهابية .

لقد كان الشعار الذي رفعته الولايات المتحدة عند غزوها للعراق عام ٢٠٠٣ يقوم على جعله نموذجا" ديمقراطيا" ملهما" لباقي دول المنطقة وهذا ما دفع أنظمة الحكم في الخليج ومنها البحرين إلىالإقدام على بعض مظاهر الانفراج والانفتاح على الشيعة لديها في محاولة لاحتواء حماستها الناتجة عن تمكين الشيعة في العراق سياسيا"، لكن مع مرور الوقت بدأت الأمور تتخذ مسارات مختلفة بالنظر الى أمرين[٧٤]:- الأول هو انفجار الصراع الطائفي السني – الشيعي على الساحة السياسية العراقية وما ارتبط به من مظاهر دموية على خلفية بعض فتاوى التكفير ضد الشيعة خاصة تلك التي أصدرها تنظيم القاعدة، وهذا أدى إلى إثارة المخاوف في البحرين خصوصا "من انتقال عدوى هذا الصراع إليها وذهاب بعض مواطنيها للقتال ضد القوات الأمريكية في العراق أو الخشية من انتقال التوترات الطائفية بين السنة والشيعة في العراق إلى البحرين. والثاني تراجع النموذج الديمقراطي العراقي (كملهّم) للدول المجاورة ، وقد أدى هذان العاملان إلى:

- تراجع في استجابة الحكومة البحرية لمطالب الشيعة وبدت أكثر حزما" في مواجهة مواقفهم وتحركاتهم وأكثر قربا" وتفاعلا" مع السلفيين السنة .

- مع كل ذلك واستجابة لمتطلبات تلك المواقف والمتغيرات أصبحت المعارضة الشيعية مع مرور الوقت اقل اندفاعا"وأكثرهدوءا" في طرح مطالبهم وأكثر براغماتية في التعامل مع الأوضاع القائمة فضلا" عن سعيهم الى إثبات وطينتهم في مواجهة مظاهر التشكيك والتخوين وعدم الولاء .

وبالانتقال إلى الضغوط الأخرى فانه يمكن الإشارةإلى:-

إيران:- إن تاريخ التأثير الإيراني في البحرين كان متعدد الاتجاهات من أبرزها تأثيره في الأقليات الشيعية في دول الخليج إذ قدمت الثورة الإسلامية الإيرانيةأنموذجا" لإمكانية تعبئة تلك الأقليات في ظل ضعف الكيانات القطرية وعجزها عن تحقيق اندماج مجتمعي حقيقي، وتعزيزا" لذلك اعتبرت الثورة الإسلامية ان عليها مسؤولية حماية الشيعة في دول الخليج والدول العربية الأخرى[٧٥] وكان تأثير هذه الثورة أقوى على الوضع السياسي في البحرين نظرا"إلى طبيعة العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين وفي سياق هذا التأثير شهدت الساحة السياسية البحرينية تأسيس منظمتين شيعيتين كان لهما دور كبير في تطور هذه الساحة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات هما:

★الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي كان معظم المنتمين إليها من أصولإيرانية وتبنت برنامج يهدف إلىإقامة جمهورية إسلامية في البحرين عن طريق الثورة الشعبية.

★حركة أحرار البحرين الإسلامية التي تعد من التنظيمات الإصلاحيةإذ لم تدعوا إلىإسقاط النظام الحاكم عن طريق العنف ،وإنماإلىإدخالإصلاحاتتتمحور حول العودة إلىالديمقراطية[٧٦]. وبعد ٢٠٠٣ أصبح التأثير الإيراني اكبر على عموم المنطقة الخليجية والبحرين خصوصا" والمرتبط بتصاعد دور إيرانالإقليمي وهذا ما ظهر من خلال مظاهر عدة أهمها التغلغل داخل العراق ،وتطوير العلاقة مع حزب الله اللبناني الذي واجه إسرائيل في العام ٢٠٠٦ وصمد في مواجهتها إضافةإلى التحالف مع سورية وتقوية العلاقة مع جماعات سنية مثل حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، وفي هذا

---

[٧٤] ينظر شحاته محمد ناصر ،سياسات النظم الحاكمة ،مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥-٣٢٧

[٧٥] علي الدين هلال وآخرون ،العرب والعالم ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٨ ،ص٢١٣ .

[٧٦] ينظر فلاح المديرس ،الشيعة والاحتجاج السياسي ، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٣٠، ت١ ،١٩٩٧ ،ص١٧-١٩ .

الإطار جاء الحديث عن(هلال شيعي) في الشرق الأوسط بزعامة إيران يمتد من العراق إلى سوريا إلى لبنان إلىإيران[٧٧] ،إذ رأت دول الخليج أن تصاعد المطالب الشيعية تشكل دعما" لنفوذ إيران في المنطقة فضلا" عن الدعم الأمريكي لدمقرطة المنطقة والذي سيشجع إيران على المزيد من التمدد والنفوذ حسب الرؤية الخليجيةهذا إذا ما أضفنا تحول ميزان القوى على الساحة الداخلية الإيرانية لصالح تيار محافظ يعطي أهمية كبيرة للاعتبارات المذهبية في سياساته، مما زاد التوتر الطائفي في البحرين دخول البعد الإيراني في المعادلة ولعل المقال الذي نشره مستشار المرشد الإيرانيالأعلى (علي خامنئي) والمشرف على مؤسسة كيهان الصحافية (حسين شريعتمداري) في تموز ٢٠٠٧ وقال فيه "إن البحرين هي محافظة إيرانية انفصلت عن إيران اثر تسوية غير قانونية بين الشاه وحكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا وان المطلب الأساسي للشعب البحريني حاليا إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأموالأصلي أي إيران" يوضح بشكل جلي الدور الإيراني وانعكاساته المستقبلية على الأوضاع في المنطقة والبحرين بشكل خاص[٧٨].

نزاعات الحدود:- إذ ارتبطت عملية رسم الحدود بين الدول المطلة على الخليج بجملة عواملمنها ما هو محلي يتعلق بالنظام القبلي الموروث كما هو الحال في التجمعات القبلية على الجانب العربي من الخليج ومنها ما هو خارجي يتعلق بالتنافس الدولي على الخليج منذ اتضاح أهميته ،ويدخل الصراع البحريني – القطري على جزر (حوار وفشت الديبل) ضمن المشاكل الحدودية التي تم توارثها منذ عهد السيطرة الاستعمارية والتي تتحرك ضمن لافتة الحدود لكنه يضمر هدفا آخر هو حقل غاز الشمال القطري الذي يتوقع أن يفجر حربا" قدتأخذ إبعادا"إقليمية ودولية وستكون معنية فيها عواصم مثل الرياض وطهران وواشنطن وباريس، فإصرار المنامة ومن ورائها الرياض وواشنطن على ردم فشت الديبلوإقامة منشآت مدنية وعسكرية عليه يعني أن هذا الفشت(*) بداية المجال الحيوي للبحرين الذي يمتد ١٢ ميلا بحريا" وفق القانون الدولي للبحار وهو بالتالي سيصبح جزءا" من حقل الشمال(الذي اكتشف من قبل شركة (شل) عام ١٩٧٢ وقدرت مساحته ب ٥٩٠٠ كلم٢ وتقدر احتياطاته ب ١٥٠٠٠٠ مليار قدم مكعب في الحد الأدنى و٣٠٠٠٠٠ مليار قدم مكعب في الحد الأقصى) ضمن هذا المجال، وقد تفاقمت الأزمة بين الدوحة والمنامة منذ عام ١٩٨٦ عندما قصف الطيران القطري المنشآت التي شرعت البحرين في إقامتها على الفشت فدمرتها واعتقلت جميع عمال ومستخدمي الشركة الهولندية (بلاستنيدام) المنفذة للمشروع ولاتزال الأزمة بين البلدين مستمرة[٧٩]. رغم الوساطات الإقليمية والدولية لحل هذا الخلاف والاقتراح بإحالته إلى محكمة العدل الدولية لكن لم يتم التوصل إلى حلول جذرية له.

إلى جانب كل ذلك كان **لظاهرة العولمة** بوصفها احد ابرز متغيرات البيئة الدوليةتأثير كبير على منطقة الخليج العربي بشكل خاص، فقد أدت العولمة الى تحريك الركود السياسي بالمنطقة وبات عليها أن تشهد مجموعة تحولات في الشكل الأبوي للنظم الحاكمة ببروز عدد من المؤشرات البارزة والدالة على تفعيل حركة التطور الديمقراطي في هذه النظم منها[٨٠]:-

- تصاعد مطالب الإصلاح السياسي.

---

[٧٧] ينظر احمد يوسف وآخرون ،حال الأمة العربية ٢٠٠٥،مصدر سبق ذكره ،ص١٣٣-١٤٢.

[٧٨] شحاته محمد ناصر ،سياسات النظم الحاكمة ،مصدر سبق ذكره ،ص٣١٥-٣١٦ .

(*)الفشت صخور بحرية تظهر فوق سطح الماء في حالة الجزر وتغمر فيه في حالة المد.

[٧٩] لمزيد من التفاصيل عن هذا النزاع ينظر ،سالم مشكور ،نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيدة والشرعية ،لندن ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،١٩٩٤ ،ص٨١.

[٨٠] رياض الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، المستقبل العربي ،العدد ٩٨، نيسان ،١٩٨٧ ،ص٤٩-٥٠ .

– والاتجاه نحوإعادة هيكلة النظم السياسية الحاكمة.

– وأخيرا ظهور تيارات ليبرالية تتغذى على مفاهيم الديمقراطية .ففي الجانب الاقتصادي برز تأثير العولمة جليا"إذأن غنى منطقة الخليج الهائل بالثروة النفطية جعلها مركزا" بارزا" لنشاط الشركات المتعددة الجنسية الباحثة عن الربح وزيادة حدة الإنفاق العسكري اثر اندلا ع حروب الخليج وتضاعف وتيرة الهاجس الأمني لديها الذي عكسته الإقبال على شراء الأسلحة الذي أرهق الاقتصاد كثيرا" ففي البحرين مثلا وصل عجز الموازنة خلال تلك الفترة الى٣٢٥مليون دولار[٨١] وهذا الأمر أدىإلى وقوع دول الخليج تحت ضغوط قوية من قبل صندوق النقد الدولي لترشيد نفقاتها ،كما أدىإلىإضعاف القدرة الاقتصادية للدولة في مواصلة أداء التزاماتها التقليدية تجاه المجتمع والقائمة على نمط دولة الرفاهية،هذا فضلا" عن تنامي وارتفاع معدلات البطالة بسبب ارتفاع نسبة الوافدين مقارنة مع نسبة المواطنين من إجمالي العدد الكلي للسكان ولهذا الأمرتداعياته الكبيرة على الأوضاع الاجتماعية لعموم المنطقة فقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة في هذه الدول إذ تشير الإحصائياتإلىأن هذا المعدل سيصل إلى ٢–٥ بالمائة في تلك الدول عام ٢٠١٤[٨٢].

كما إن للعولمة الثقافية تأثير واسع داخل النظم السياسية الخليجيةككل ،فللعولمة الثقافية تأثيرها السلبي على الوظيفة الثقافية للدولة من خلال تعرض الثقافة الوطنية للمؤثرات الإعلامية الخارجية التي تخلق توجهات وقيما" جديدة داخل هذه الثقافة الوطنية أو تؤدي إلىإضعاف ركائزها فضلا"أن العولمة الثقافية لعبت دورا"في إحياء الثقافات الفرعية أو ثقافة الأقلياتالأمر الذي كانت له تداعياته الخاصة بسبب تنوع التركيبة الاجتماعية الخليجية إضافةإلى التأثير الكبير في العمل على تغريب الثقافات الوطنية[٨٣]. كما في ظل العولمة لم تعد سيادة الدولة تلك القوة النهائية والقصوى كما يفترض تعريفها، فحقوق الإنسان تحولت إلى ميدان تهتم به الدول كافةولم يعد شأنا" داخليا" فقط وبسبب هذه الحقوق أصبحت الدول هدفا"للأمم المتحدة وللجماعات الدولية خصوصا" بعد زوال الصراع الإيديولوجي بين العملاقين،وفي حالة النزاع بين قوانين الدولة والقيم الإنسانيةالأساسية فان هذه الأخيرة هي التي تحظى بالتفوق،لقد فقدت السيادة مكنتها الأولى والوحيدة لحساب شبكة معقدة من السلطات لم تعد هي فيها صاحبة القرار الأول وبات مألوفا" لدى زيارة رئيس دولة لدولة أخرى ذات سيادة أن يقابل احد المنشقين أو ان يبدي قلقه على مصير هذه (الضحية)أو تلك بالإضافة إلى حقوق الإنسان هناك دور المنظمات غير الحكوميةNgos في التأثير على سمعة الدولة ومكانتها بين الأمم.**ثورة الاتصالات والمعلومات:–**إذيتسم العصر الحاضر بالتقدم العلمي والتقني الهائل والذي يساهم في إحداث كثير من التغيرات في شتى الميادين المختلفة، وقد دخلت مجتمعاتنا العربية عصر التقنية من أوسعأبوابها حيث تعد هذه المجتمعات احد المستهلكين لمنتجات هذه التقنية بكافة أنظمتها المجتمعية،وقدأتاح التطور الكبير في وسائل الاتصال خاصة الانترنيت للمعارضة الشيعية في البحرين فرصة كبيرة ونافذة واسعة للتعبير عن آرائها ومواقفها وإيصال صوت مطالبها إلى خارج الحدود وهذا ما يتضح من عدد المواقع الالكترونية لعموم الشيعة في المنطقة وشيعة البحرين خاصة ومن قوة تأثيرها خاصة المواقع التابعة للمراجع الدينية البارزة مثل السيد السيستاني في العراق ومواقع كثيرة أخرى، وإدراكا" من هذه المواقع لأهمية الانترنيت لإيصال الصوت الشيعي إلى الخارج وحشد الإتباع فقد تضمن بعضها عدة لغات فضلا" عن الدور الذي تقوم به القنوات الفضائية الشيعية التي ظهرت بكثرة (خصوصا في العراق بعد ٢٠٠٣)

---

[٨١] حسن عبد للهوعبد الله يوسف، الخليج ومحاولات الهيمنة على النفط دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة ،السياسة الدولية ،العدد ١٤٥ ،تموز ،٢٠٠١ ،ص٢٧.

[٨٢] احمد منيسي ،التحول الديمقراطي ،مصدر سبق ذكره ،ص٩٥ .

[٨٣] للمزيد من التفاصيل ينظر ،احمد مجدي حجازي ،العولمة وتهميش الثقافة الوطنية:رؤية نقدية من العالم الثالث ،سلسلة عالم الفكر، الكويت ،ك١ ،١٩٩٤ ،ص١٣٢ .

من دور كبير في إيصال مطالب المعارضة الشيعية في عوم المنطقة إلى الخارج الأمر الذي أسهم في تزايد الضغوط الدولية على دول المنطقة في مجال احترام الحقوق والحريات لشعوبها وهذا ما اتضح اليوم مناحتلال مملكة البحرين وحسب تصنيف منظمة (هيومنرايت) مايس ٢٠١٤ الذي نقلة مختلف وكالات الإنباء والفضائيات المرتبة الثالثة بين الدول المنتهكة لحقوق الإنسان في العالم .

خامسا / خيارات المستقبل:

★إن المؤشرات التي نلاحظها لما يجري من حراك في البحرين هو الحفاظ على الوضع الحالي وبقاء الأسرة البحرينية في الحكم،ومما يسهل ذلك إلى الآن هو إصرار وعمل الولايات المتحدة والغرب عموما على استمرار الوضع الراهن واستمرار النظام الحاكم تجنبا" لما يمكن ان يترتب على أي تحول من تأثير على مصالحها الحيوية في المنطقة ،وبناءا" على ذلك فأن سلطة الحكم في البحرين تدرك مخاطر التغيير وترد على هذه الضغوط بعنصرين الأول تعزيز القوى الداخلية المرتبطة بشكل أو بآخر بآليات عمل الدولة أما عن طريق سلاح المال أو عن طريق التوظيف أو اعتماد أسلوب القمع أوالانفتاح الحذر مع قوى المعارضة وبالأخص الشيعية منها، والثاني أنها تحاول توسعة علاقاتها مع الخارج سواء كان هذا الخارج من المحيط الإقليمي(الخليجي) أو الدولي (القوى العظمى كالولايات المتحدة).

★قد تلجا سلطة الحكم في البحرين إلى المزيد من الانغماس في العلاقة مع المملكة العربية السعودية وتعقد معها اتفاقات مستقبلية بصيغة تحالفات أكثر مما يجمعها في منظمة مجلس التعاون الخليجي أي بصيغة تحالفات ثنائية،وقد تكون هذه الصيغة باتحاد كونفدرالي يتيح للأسرة الحاكمة في البحرين ضمان البقاء في السلطة لأطول فترة وتفادي أي حرج سياسي داخلي أو خارجي من استدعاء قوات دولة أخرى وبنفس الوقت ضمان قبضتها على الأوضاع الداخلية بكل قوة وعدم تكرار احتمال انفلاتها ثانية مع الأخذ بنظر الاعتبار خلافات الأسرة الحاكمة في المملكة السعودية وما قد تتركه من آثار في التطور السياسي المستقبلي للملكة.

★إن الخيار الديمقراطي هو الخيار الذي لا بديل عنه لتصحيح مسار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحرين ،إذإن غياب الديمقراطية الحقيقية في مجتمعات تملك وتسيطر على المحركات الاقتصادية في المجتمع(الدولة وبالتالي السلطة) تجعل منها في النهاية احتكارا لقلة ينحصر المشاركة فيها ويبقي معظم الشعب في اغتراب بعيدا" عن مركز اتخاذ القرار فتتفاقم المشكلات الاجتماعية وبالتالي السياسية، وهذا يتطلب إعادة بناء مفهوم الدولة على ضوء مفاهيم المواطنة الحقيقية التي تجعل الجميع يشعرون نفسيا" ووجدانيا"إن لهم نصيبا" وتمثيلا" حقيقيا" في مؤسسة كبيرة وواسعة(وهي الدولة) ومن ثم ينمو الشعور بضرورة الوحدة الوطنية عن طريق تذويب الفوارق التقليدية التي ورثها مجتمع الخليج وهي الطائفية والقبلية والتعصب العائلي، وبتذويب هذه الفوارق ينتقل المجتمع مع عناصر المشاركة الأخرى والتعليم في مقدمتها من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة.وهذا يتطلب أيضا من سلطة الحكم في البحرين اتخاذ خطوات استثنائية وجريئة تتيح لغالبية السكان من المساهمة في إدارة الدولة على قدم المساواة سواء من خلال منح المعارضة فرصة تشكيل الحكومة أوتوسيع قاعدة التمثيل في الحكومة (منح حقائب وزارية سيادية مثلا)أو إعادة انظر في توزيع وإعداد المناطق الانتخابية التي لا تتناسب مع الواقع الفعلي لتوزيع السكان إذا ما أرادت إن يحظى البلد بالاستقرار وينعم أبناءه بالأمن بعيدا عن الوصايا والتأثيرات الخارجية .

الخاتمة

لقد اتضح لنا من خلال ما تقدم انه رغم إتباعالأنظمةالخليجية بشكل عام والبحرينية منها سياسة تقوم على إن الزمن كفيل بحل المشكلات السياسية إلا إن هذه السياسة أصبحت غير ذي جدوى في المرحلة الحالية فالمطلوب اليوم

مواجهة التحديات فلا ضير ولا نقيصة إن يعيد النظام الحاكم النظر في مشروع بناء الدولة بعد إن فشل في المرحلة السابقة ولم يعد يساير حمى التطورات المتسارعة والتغيرات التي تفرض إجراء وإصلاحات سياسية واقتصادية ولكن بضغوط خارجية إذ إن الحركة الديمقراطية العالمية ومؤسساتها في الدول الغربية التي تقف إلى جانب حقوق الإنسان والديمقراطية وتشجيع المشاركة السياسية وفق تنظيم النقابات ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق المرأة والطلبة والشباب وحقوق الأقليات تشكل المزيد من الضغوط على سلطة الحكم ضمن توجهات ورؤى الحركة الإصلاحية في المنطقة لتعرية وفضح الاتجاهات الأكثر انغلاقا" وتزمتا" في سلطة الحكم البحريني،كما اتضح أيضا إن الموضوع الطائفي من أهم التحديات التي تواجه تطور مملكة البحرين في الوقت الراهن لكن إدارة هذا الموضوع بطريقة عقلانية ومنطقية قد يؤدي إلى نتيجة ايجابية قوامها تكريس مفهوم المواطنة بإعطاء المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم العقائدية والمذهبية حق الفرصة المتكافئة على قدم المساواة مع تحميلهم واجبات المواطنة ومن ضمنها عدم الولاء السياسي لأي جهة في أي دولة أخربلان عدم التعامل مع هذا الملف الشائك بطريقة صحيحة وصحية قد يجر المملكة إلى المزيد من عدم الاستقرار ويعطي فرصة ومبرر للتدخل الخارجي مما يؤدي الى توسيع دائرة الصراع ويعمق شقة الخلاف ويجذّرها ولعل تجربة العراق دليل على ذلك.

Abstract

Bahrain is one of the Gulf countries that have had an important role to political activity throughout the Gulf region as the geographical location, economic potential and exposure to the challenges and pressures of internal and external political and circumstances reflected in the adoption of the ruling regime attitudes, trends and decisions variable, and today the Kingdom of Bahrain transition very important, they are between the hammer of the internal pressure of the differences within the ruling family and in the growth and the increase in sectarian act effect of the change that has occurred in Iraq after the US occupation and his receipt of the (Shiite) governance and management of the new Iraqi state after the fall of Saddam Hussein's regime because of this occupation, and who was this new variable role in increasing aspirations of the population majority in Bahrain to play a bigger role and more important in the Kingdom of management based on the rule of majority rule, which began surfacing and increased claims to democracy and applications mechanisms after subtracting the United States project democratization of the region (the Greater Middle East Project), and between the anvil pressure and external challenge: time problems the borders with neighbors and once allegations of Iranian as the Kingdom is a part, and once the pressure from international organizations critical of the Bahraini government policies in several areas and _khasossa" file of human rights and how to deal with the demands of its people and to track these pressures that beset the Kingdom of Bahrain came the idea of this topic, which touched upon in accordance with the axes Next, as well as the introduction and conclusion, I came from a historical perspective on the Kingdom of Bahrain, and the second search of social, economic and cultural formations, and the third axis Turning to the fourth political formations have dealt with internal pressure, and V discuss regional and international external pressures, and the last axis may consider the options and the future of the authority governance in theUK.